

مفهوم القيمة في لسانيات سوسير وامتداده في كتاب (اللغة العربية معناها وبناؤها) لتمام حسان

د. كريم عبيد علوى
جامعة بغداد - كلية التربية للبنات

ملخص البحث

توزع هذا البحث في مبحثين اثنين ، الأول منه اهتم بمفهوم القيمة عند سوسير وأثره المنهجي في تصوراته اللسانية البنوية من التفرق بين التزامن والتعاقب ، وما تضطلع به القيمة من وظيفة الربط بين الأصوات والفكر ، وارتباكه تصوره النظري على كون اللغة شكلاً لا مادةً على وفق هذا المبدأ ، وأثر القيمة في البرهنة على أن العنصر اللغوي يكتسب أهميته الوظيفية من العلاقات داخل نظام اللغة . وتوقف أيضاً عند الآخر المنهجي للقيمة في تحديد الوحدة اللغوية التحليلية وأثر القيمة في الدلالة من خلال مبدأ التقابل والعلاقات بين مفردات النظام ؛ معرجاً على مسألة الترافق اللغوي بوصفها أهم المصادر التي يمكن أن تُعالج في ضوء مفهوم القيمة . أما المبحث الثاني فيعني بمفهوم القيمة لدى تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها وبناؤها) موضحاً تبلور المصطلح العربي المقابل للقيمة ومدى مطابقته مفهومه للأصل النظري السوسيري مبيناً سبق حسان في الاصطلاح والتقيي النظري لهذا المفهوم ، ثم تناول المؤاذنات التي سجلها حسان على اللغويين العرب في تصوراتهم الترااثية التحليلية بارتكازه على مفهوم القيمة . وتعقب البحث المنهجية التحليلية الوصفية لدى حسان التي ارتكزت على مبدأ القيمة في التمييز بين مستويات النظام من (صوت وصرف ونحو) كائناً عن المفارقة الكبيرة بين الأصل النظري السوسيري والبعد التطبيقي لدى حسان ، ثم توقف عند قضية المعجم عند حسان وعدم عدّه نظاماً من أنظمة اللغة الفرعية . ونقد البحث هذا التصور في ضوء مفهوم القيمة .

The Concept of Value in De Saussair Linguistics and their Extension in the Book (Arabic Language, Its Meaning and Structure) by Tammam Hassan

Dr. Kareem Ubeid Alawi
University of Baghdad - College of Education for Women

Abstract

This research was distributed into two sections, the first section was concerned with the concept of value for De Saussair and its methodological impact on his linguistic structural conceptions with respect of the distinction between synchronism and diachronism, the value role of linking function between the sounds and the thought, the basing of his theoretical conception on the language being a form and not a material according to this principle and the value impact on the demonstration that the linguistic element acquires its functional importance from the relations inside the language system. It also stopped at the methodological impact of value on defining the analytical linguistic unit and the value role in semantics through the principle opposition and the relations among the systems vocabulary; addressing the issue of linguistic synonymy as the most important truth that can be treated within the view of the concept of value. As for the second section, it was concerned with the concept of value for Tammam Hassan in his book (Arabic Language, Its Meaning and Structure) explaining the crystallization of the Arabic term of value and the conformity extent of its concept to the theoretical origin of De Saussair showing the precedence of Hassan in terminology and the theoretical receipt of this concept, then the second section addressed the notes recorded by Hassan against the Arab linguists in their heritage explaining conceptions by his basing on the concept of value. The research followed the descriptive analytical methodology for Hassan which was based on the principle of value in distinguishing among the system levels (phonetics, morphology, syntax) revealing the great

variance between the Saussairian theoretical origin and the applied dimension for Hassan, then it stopped at the issue of lexicon for Hassan and not considering it a system of the language subsystems. The research criticized this conception within the light of the value concept .

مثلث لسانيات سوسيير المنعطف الأبرز في تاريخ اللسانيات ، فعلى يديه تحول البحث من النظر في تاريخ اللغة للنظر إلى اللغة من أجل اللغة ذاتها ، وتبورت في لسانياته مفاهيم النظم والبنية و Ashtoner في الأدباء اللسانية تشبيه اللغة بلعبة الشطرنج ؛ لبيان أثر العلاقات داخل البنية في اكتناف سر نظام اللغة الذي لا يمكن سبر وظائفه إذا اكتفى بالنظر إلى العنصر بمعزل عن النظام ، و Ashtoner ثانية له (اللغة والكلام) و (التزامن والتعاقب) و (الدال والمدلول) ، وكان لمفهوم القيمة في كل ذلك النظر حضور منهجي مكين ارتکز عليه مبدأ التفريق بين تلك الثنائيات ومبدأ كون اللغة نظاماً ولا أثر للعنصر وحده من دون العودة إلى النظام بأكمله ، فغلب مثل الشطرنج التوضيحي لمبدأ العلاقات داخل البنية مفهوم القيمة في أغلب الأدباء اللسانية ، فهو أي مفهوم القيمة لا يكاد يذكر وإن ذكر فبحث تبسيطه يجهز على أثره المنهجي في بحثه تلك الثنائيات وكون اللغة نظاماً وكونها شكلاً لا مادة وغير ذلك من قضايا منهجة خطيرة ^١ ، وما مثل اللعبة إلا مثل توضيحي لا يرقى إلى مفهوم القيمة واسعه الإجرائي الذي يشمل جل المبادئ التي أتى بها سوسيير ، ليس على الصعيد الشكلي حسب بل في معالجة وحدة اللغة والفكر فضلاً عن أن مثل الشطرنج هو مصدق إشاري بنوي لمفهوم القيمة ولم يأت به سوسيير - في نظر البحث - إلا لسهولة إدراك مبدأ القيمة فيه وبساطته موازنة بقيم اللغة وكثرتها وصعوبتها ، وبسبب من ذلك فإن البحث يسعى - في مبحثه الأول - إلى الكشف عن الأثر المنهجي لمفهوم القيمة في لسانيات سوسيير والأبعاد الإجرائية للفيما التي تحقق بواسطتها من المبادئ المنهجية التزمانية .

وقد عني البحث - في مبحثه الثاني - بتعقب امتداد مفهوم (القيمة) عند تمام حسان لما تمثله دراسته الوصفية من محاولات رائدة استوعبت أنظمة اللغة العربية بالوصف - لا سيما كتاب اللغة العربية معناها ومبناها - منطلاقاً بذلك من مبادئ بنوية سوسييرية ووظيفية ، وكان من أبرز تلك المبادئ البنوية مفهوم (القيمة) فقد توافر عند حسان بنحو ملحوظ ومنه أفادت وتتأثر دراساتٌ عربيةٌ لسانيةٌ وصفيةٌ لاحقةٌ ، وبسبب من ذلك فقد أهتم هذا البحث بالكشف عن آلية التوظيف المنهجي لمفهوم القيمة لدى حسان في التمييز بين أنظمة اللغة العربية وأثره في التحليل اللغوي موازناً إياه في مقاربة تقويمية بالأصل النظري السوسييري .

المبحث الأول : القيمة والتزامن والتعاقب

ما كان لسوسيير أن يتواتر على تقسيمه الثنائي (التزامي التعافي) في دراسته للغة لو لا إمساكه بمفهوم القيمة بوصفه بعداً برهن من خلاله على أثر التغيير النسقي الذي يتتجاوز تغيير صورة العنصر إلى التغيير الذي يمسُّ جوهَرَ نظام اللغة ليطال علاقة العناصر بعضها بالبعض الآخر . إنَّ مفهوم الزمن يمثلُ مرتکزاً حيوياً لنفسِ تزعزع ثبات العلاقة العرفية بين الدال والمدلول المستندة على مبدأ الاصطلاح الاجتماعي ، فقدان التعليل بين عنصري العلامة اللسانية يخضع العلاقة بينهما لسلطة الاستعمال التي تقوم اللغة عليها في ثبات أنظمتها ، ولكن إدخال الزمن طرفاً ثالثاً بين اللغة والمجتمع هو الذي زرع ذلك الثبات ^٢ .

ويؤكد سوسيير أنَّ كثيراً من العلوم كعلم طبقات الأرض والجيولوجيا وعلم الفلك تدرك ما للزمن من تأثير فيما تدرس ، فالأرض وطبقاتها تتأثر في حقبة زمنية و النجوم لا تبقى على حالها ، فهي بمرور الزمن تتغير نحو ملموس ، ولكن هذا التغير لم يضطر هذه العلوم إلى التمييز المنهجي في البحث بين ما هو تزامني أو ما هو تعاقبي ؛ بسبب أنَّ الزمن لا يؤثر في طبيعة منهجية الدراسة ، وقد استثنى سوسيير من ذلك علمي الاقتصاد واللغة مؤكداً أنَّ المعالجة الاقتصادية السياسية تختلف عن المعالجة الاقتصادية التاريخية ، فالحالان متباينان في الدراسة والمنهج ^٣ .

ويبدو بنحو واضح تأثر سوسيير بعلم الاقتصاد في التمييز بين النظر التعاقبي والتزامني إذ مفهوم القيمة هو مفهوم اقتصادي شائع ، فالاقتصاد واللغة في نظر سوسيير يهتمان بنظام يعادل بين أصناف متباعدة نحو العمل والأجر في الاقتصاد والدال والمدلول في اللغة . ولم يكتف سوسيير بالدليل على مواطن الاتفاق المنهجي بين العلمين بل أشار بقدر

^١ من المصادر اللسانية العربية . على سبيل المثال - التي لم تول القيمة أهمية أولم تأت على ذكرها حينما توقفت عند أهم مبادئ سوسيير النظرية : مدخل إلى علم اللغة . محمد حسن عزيز ٢٩٨ وما بعدها وينظر أيضاً : الألسنية (علم اللغة الحديث) قراءات تمهيدية . ميشال زكريا ٢٣٧ مما بعدها . وينظر أيضاً : محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة . شفيقة العلوى ٩ مما بعدها . وينظر : معجم أعلام الألسنية (في الغرب) هيام كريبيه ٤٠٢ مما بعدها .

^٢ ينظر : علم اللغة العام . فرديناند دي سوسيير ٩٦ .

^٣ ينظر المصدر نفسه ٩٨ .

ابستمولوجي مقتضب لما وراء المنهج الاقتصادي إلى أنَّ الاقتصاديين انطلقوا بذلك التقسيم من ضرورة داخلية من غير أنْ يفطنوا إلى ذلك^٤

وَثمة تمييز تتصفح فيه هذه الثنائية يتلخص صيغةً احداثيتين بيانيتين على صورة خط أو محور أفقى يجسدُ العلاقات بين الأشياء المتزامنة التي جُرِدَ عنها الزمنُ، وخط عمودي يقطع ذلك الخط الأفقى بنقطة واحدة يُدرَسُ فيه شيءٌ واحدٌ في لحظة واحدة مع الأخذ بالنظر تلك التغيرات الزمنية الطارئة عليه . لقد كانت الضرورة إلى هذا التصور الثنائي عند سوسيير تعود لسبعين أحدهما ضرورة عملية تُكبسُ العلوم كفاءةً منهجهُ وضبطاً دقيقاً لمفاهيمها ، أما الضرورة الأخرى فهي ضرورة مطلقة في علوم لا يمكن تنظيم البحث فيها إلا إذا ارتكتزت على هذين المحورين ليؤكد أنَّ على اللغوي أنْ يهتم به أكثر من سواه . بسبب أنَّ اللغة نظام من القيم التي لا تهتم إلا بترتيب عناصرها في لحظة محددة^٥

وقد تبدو الأحكام المبنية على القيم الاقتصادية مثلاً معللة وغير اعتباطية ، فقيمة أرض ما تعتمد على خصوبتها وعلى هدى من ذلك يستطيع الباحث أنْ يقوِّي أثرها عبر الزمن خصوصاً أنها ترتكز في كل مدة من الزمن على نظام متزامن من القيم . إنَّ ما يريد تأكيده سوسيير هو صعوبة دراسة نظام القيم موازنة بغيرها من المناهج العلمية الأخرى التي تُعنى بالقيمة كالاقتصاد ، ولا يقتصرُ السببُ في ذلك على القيم اللغوية غير المعللة كما في الاقتصاد بل اللغة لا يضاها أحدٌ من الأنظمة من ناحية تعقيد القيم ودققتها وكثرة عدد عناصرها وتتنوعها واعتماد هذه العناصر بعضها على البعض الآخر .^٦

فعلى هدى القيم اللغوية فالتغيرات الطارئة على اللغة نوعان:

- ١- تغيرات تطال عنصراً من عناصر اللغة ولا تؤثر بعلاقة العنصر ببقية العناصر.
- ٢- تغيرٌ يطال علاقة العنصر ببقية العناصر مما يؤثر في ترتيب علاقات عناصر النظام بنحو عام ، فمن الصعب أنْ يتغير النظام دفعة واحدة أو نحو مباشر ، فتعقيد القيم المكونة للنظام يجعله غير قابل للتغيير نحو مباشر إنَّ حركة التغيير هذه لا تصدر عن إرادة تهدف إلى تطوير اللغة وعناصرها بما يليي كفاءة إيصالية في التعبير ، فالتغيير يحدث عفواً ويؤثر شيئاً فشيئاً في النظام^٧.

إنَّ هذا التصور حتمَ على سوسيير التفريق بين المفهوم التعاقي والمفهوم التزامني ، فالتغيرات التي يحدثها التعاقب ليست ذات تأثير في النظام أما رصد وظيفة عنصر ما داخل النظام في التصور التزامني فيفضي إلى استكانة علاقته ببقية العناصر المنبثقة من مفهوم القيمة التي يحدثها التقابل في بررهة محددة من الزمن الأمر الذي يحتم التمييز ويسوغه بين هذين التصورين أي التزامني والتعاقي .

ولتوضيح قيمة العلاقات بعضها في البعض الآخر تزامنياً وما ينتجه التقابل من قيم وأثرها الوظيفي التزامني لجا سوسيير إلى مقاربة هذا التصور بذهن المتكلم ، فالمتكلم في تصوره لا يتمثل تلك التغيرات التعاقيبة فلا وجود لهذه الحقائق عنده ، فالمتكلم يستحضر نظاماً ما يتوافق من خلاله ، فعلى اللغوي الذي يريد أن يصل إلى عقل المتكلم كائناً ذلك النظام أنْ ينبد جميع الأمور التي أدت إلى نظام تلك اللغة الذي استقر في عقله ، فما عليه إلا أنْ ينبد الماضي ويهتم بما هو آني ولحظي تماماً كما هو حال الرسام التشكيلي الذي يريد أن يرسم منظراً لجبال الألب ، فعليه أن يختار قمة واحدة فيرسمه لا قمماً كثيرة يطُلُّ منها عليه^٨ .

ويرى البحث أنَّ التغيير الذي حصل بالحركات الإعرابية يمكن عده مثلاً على تغيير العنصر الذي لا يطال النظام في بعض مراحله ؛ لاحتفاظ اللغة بقيمها اللغوية على الرغم من طروئه ، ولكنَّه بعد حين امتدَّ أثره في قيم اللغة وفي التقابل بين الوحدات النحوية ، فالتحجُّر في بوادر اللحن قد يطال عنصراً أو اثنين ولا يمتد إلى النظام اللغوي للغربية نحو شامل ، والدليل على ذلك أنَّ اللحن أثار حساسية لدى العربي المحتقظ بسليقته ، فالنظام مستكן في ذهنه وهو يفطن إلى الخرق الحاصل فيه ، فالتحجُّر في مراحله الأولى لم يؤثر في نظام الرتبة العربية وتوزيع الوحدات فقد يقين يتحققون بتوزيعهن في الجملة وبحفظن بقابلية التحويل من تقديم وتأخير ، ولكنَّ بمزور الوقت وبعقب تعاقبية على اللغة العربية باستعمالها الدارج غير الفصيح أي الاستعمال العامي للهجات العربية المعاصرة ومنها اللهجة العراقية أثرَ ذلك في العربية الدارجة بنظام رتبها ؛ فقدان العلامات الإعرابية جعل العربية الدارجة تتلزم ترتيباً معيناً ولا يبيح لها التقديم ، فالرتب بها رتبٌ محفوظة .

وبمقاربة تشبيهية أكثر بياناً لداخل النظام لجا سوسيير إلى لعبة الشطرنج مقارباً إليها باللغة ، فقيمة قطع اللعب في الشطرنج تعتمد موقعها في اللعبة مثلاً أنَّ كلَّ عنصر من عناصر اللغة يستمد قيمته من تقابلها مع بقية العناصر .

إنَّ نظام اللعبة يرتكز دائماً على لحظة زمنية معينة ، فنقطة جديدة لقطعة ما تؤثر بعلاقة العناصر بعضها ببعض داخل لوحة اللعبة ومن شأنها أن تخلق وضعًا جديداً مختلفاً عن الوضع السابق . وحينما يراقب المرء وضعًا ما في اللعبة فلا أهمية لديه أنَّ يعرف سلسلة الحركات التي أفضت إلى ذلك الوضع ، فالذي يتتابع اللعبة من أولها ليس في حالة أفضل من الزائر الذي يأتي في لحظة ما ويلقي النظر على حال اللعبة في تلك اللحظة ، فوصف ترتيب اللعبة في تلك اللحظة يستغني عن وصف الحال السابقة التي كانت عليها ، فلا طائل من ذكر تلك التغيرات ، فالنظام اللغوي يعمل ضمن حالة معينة ولا أهمية لذاك

^٤ ينظر المصدر نفسه ٩٨.

^٥ ينظر المصدر نفسه ٩٩.

^٦ ينظر المصدر نفسه ٩٩.

^٧ ينظر المصدر نفسه ١٠٥.

^٨ ينظر المصدر نفسه ١٠٠.

التغيرات في رصد عمل عناصر النظام بقدر ما لمفهوم القيمة التي يتبلور في إطار المنهج التزامني^٩. و يؤكّد سوسير الفارق بين مقاربة اللغة بلعبة الشطرنج ، في الأخير تكون تلك التغيرات قصدية أما التغييرات اللغوية فهي غفوية ، فمع قصدية تلك التغيرات في اللعبة يبقى النظر لها في برءة ما في رصد علاقات قطعها لا يرتكز على ملاحظة التغيرات فيها عن قصد ، الأمر الذي يؤكّد أثر النظر التزامني في استجلاء علاقة العناصر بعضها الآخر ارتكازاً على مبدأ القيمة^{١٠}.

القيمة ومطابقة الوحدات للكيانات اللغوية الواقعية

إنَّ من أهم المبادئ التي انشغل سوسير بالتنقين لها هو مفهوم الوحدة اللغوية ، فما من علم من العلوم إلا وترتजَّل الأبعاد الإجرائية له على فحص وحدات محددة تمثل موضوعاً لذلك العلم ؛ كالنجم لعلم الفلك والعناصر لعلم الكيمياء^{١١} ، إنَّ موضوع الوحدات وإنْ كان ملحاً بارزاً من تقسيم الكل إلى أصناف نحوية وصوتية وصرفية ودلالية غير أن البحث اللساني يدين لسوسير بانشغاله بدراسة أهم المرتكزات التي يمكن بواسطتها وضع حدود فاصلة بين هذه الوحدات وتمييز بعضها عن الآخر ، كمفهوم الخطية الذي تتعاقب فيه الوحدات ، وآلية الارتباط بين الدال والمدلول وصعوبة تحديد الوحدات اللغوية لعدم انعزل هذه الوحدات بعضها عن بعض في السلسلة الكلامية ، فلا يمكن رؤية هذه الوحدات وتمييزها في الأداء ، واللغة نظام يعتمد كلياً على التقابل بين وحداته مثلاً تعتمد لعبة الشطرنج على الارتباط بين قطعها المختلفة^{١٢}.

ويظهر ما لمفهوم القيمة من أثر في تصوّر سوسير عن الوحدات اللغوية في أنه استطاع من خلالها أنْ يجيب عن تساؤله عن مدى مطابقة هذه الوحدات لكيانات الواقعية الملموسة للغة ، فهل الوحدات اللغوية أمر افتراضي يسهل دراسة اللغة بنحو ما هي عليه خطوط الطول والعرض التي تقسم الكره الأرضية وتسهل دراسة المناخ وتقسم الأرض إلى مدارات ؟ إنَّ ما ينتهي إليه سوسير هو واقعية التطابق بين اللغة ووحدات دراستها المرتكز على ثبات العناصر وظيفياً لا على ثبات المادة اللغوية الصوتية والبواطن النفسية لوحدات الكلام ، فمتلاً العبارة اللغوية (أيُّها السادسة) يمكن النطق بها في محق واحد مرات عدّة أو بأكثر من محق واحد ، فعلى الرغم من تجدد المادة الصوتية وعدم ثباتها في إنشاء هذه العبارة واختلاف الدوافع النفسية في كل مرة إلا أنها تعد جملة واحدة ، فاللغة هي شكل وليس مادة ، فالمادة متعددة ومتغيرة أما الشكل فهو يعني ثبات العلاقات بين العناصر تزامنياً على الرغم من اختلاف الواقع مما يحقق تلك المطابقة بين كيانات اللغة ووحدات الدراسة التزامنية^{١٣}.

وبعد حين تزعزع مفهوم وحدة الجملة ومطابقتها للواقع اللغوي على يد التداوily لدواع تتصل باختلاف المقصاد ، فمفهوم الجملة يعُدُّ في النظر التداوily أكثر تجريداً ، فالتماوily تفرق بين الجملة Sentence وبين القول Enonce ، فالقول يحدد هوية الشخص القائل ويحدد زمن التلفظ ، فموضوع الخطاب هو القول لا الجملة المجردة ، فالقول (أنا مسافر) الذي ينطق به زيد في الخامس من ذي الحجة ظهراً يختلف عن (أنا مسافر) الذي ينطق به عمرو في الخامس من رمضان في الساعة الثانية^{١٤}.

والجملة هي أكبر وحدة نحوية موصوفة أما تجلياتها النطقية ، فهي (قول) فالشكل المجرد المستوفي كل مكوناتها البنوية التي تنص عليه مقررات علم النحو سوف يفقد في الأداء بعض تلك المكونات ، وقد تبدو جملة الأداء (القول) على ضوء التحليل الصوري غير مقبولة نحوياً ، لكن العود بها ضمن سياق معين سوف يعطيها مقبولية دلالية . ولا تشف الدلالة البنوية للجملة عن قصدية المتكلم ما لم يتم العود بها ضمن إطار حدث لغوي واقعي لا افتراضي صوري مجرد ، فجملة واحدة بمكونات واحدة ترد في سياقات مختلفة تختلف معانيها تبعاً لاختلاف المقصاد ، فالإخبار قد ينقلب إلى تهكم وسخرية أو يتضمن فعلًا إنجازياً طليبياً ، فكل هذه المبادئ تطوح بال المسلمين البنوية التي مفادها أنَّ الجملة أكبر وحدة تحويلية ليست عناها - تداوily - بـ (القول)^{١٥} . ولا تنتهي ثنائية الوحدات بين النسق والأداء عند ت恂وم الجملة حسب ، فثمة تمييز بين الدلالة البنوية والمعنى الاستعملية في ثنائية (التعيين ، والإحالة) ، مثلاً فرق علماء الأصوات من البنويين بين الفونيم بوصفه وحدة مجردة وبين تنوعاته الأدائيه في الكلام (الألفونات) .

وعلى الرغم من ذلك يظل مفهوم القيمة بعداً إجرائياً يتصف بالحساسة العلمية في التمييز بين الوحدات ومن دون هذا التمييز لن يتم تمييز النظام الذي هو مقوله جوهرياً لا تستعيض عنه التيارات والنظريات اللسانية قاطبة . فـ (ما) ترد حرف نفي في العربية وترد اسمًا موصولاً وترد اسم استفهام وترد اسمًا موغلاً في الإبهام في أسلوب التعجب وترد حرفًا زائداً يفيد التوكيد ، وما دتها الصوتية في كل ذلك واحدة مؤلفة من الصوت الشفوي (الميم) والألف اللينة ، ولكن معانيها نحوية مختلفة ؛ بسبب اختلاف قيمها نحوية لاختلاف الترتيب وائلاتها في كل مرة مع عناصر معايرة ، مما يؤكّد أنَّ اللغة شكل لا مادة ، فأساس التفريقي هي القيم الناشئة من العلاقات ، فهي الفيصل بين وحدات مختلفة ذات مادة

^٩ ينظر المصدر نفسه ١٠٧-١٠٦

^{١٠} ينظر : علم اللغة العام . سوسير ١٠٧ . وينظر : مدخل للسانيات سوسير . مبارك حنون ٦٠-٥٩ .

^{١١} ينظر المصدر السابق ١٢٦

^{١٢} ينظر المصدر نفسه ١٢٣

^{١٣} ينظر المصدر نفسه ١٢٧

^{١٤} ينظر: الألسنية . الفروع والمبادر والمصطلحات . هيات كريديية ١٨٤

^{١٥} ينظر: المدخل إلى علم اللغة . كارل ديتربونت . ١٧٢-١٧٤ وينظر: المصدر السابق ١٨٤ .

صوتية واحدة ، ونحو ذلك المشترك اللغطي فألفاظه ذات مادة صوتية واحدة ولكن سبب اختلاف مدلولاتها مرده دخولها في علاقات انتلافية سياقية تختلف بين مفردة وأخرى ، وهذا الاختلاف يفضي إلى معنى تعيني محدد .

وللبرهنة على أنَّ تغيير المادة لا يؤثر على مبدأ التطابق بين الوحدات والكيانات اللغوية الواقعية لجأ سوسيير إلى مثل القطار المنطلق من محطة واحدة بعربات مختلفة في أوقات مختلفة . فهو يؤكدُ التطابقَ بين قطارين مغادرين من جنيف إلى باريس في الساعة الثامنة وخمس وعشرين دقيقة مساء ، وتفصلُ بين كل قطار وأخر أربعَ وعشرون ساعة ، على الرغم من اختلاف العربات بقطعها المادية والفارق الزمني بينهما لكنه قطار واحد تماماً مثلما إذا هدمَ شارعُ وأعيدَ بنائةً مرةً أخرى فهو الشارع نفسه ، فهو لا يستمد كيانه من تلك الأجزاء المادية^{١٧} بل من موقعه بين تلك الشوارع المجاورة .

ولعلَّ فكرة التشبيه تتوضح أكثر عند سوسيير في لعبة الشطرنج المرتكزة على مفهوم القيمة ، فالحصان الذي هو أحد أجزاء لعبة الشطرنج ليس بهيأته المادية عنصراً في اللعبة ، فإذا فُقدتِ القطعة وكسرتْ في أثناء اللعب لا يشترط أن تكون القطعة البديلة تشبه الحصان ، فيمكن الاستعاضة عنها بأي قطعة ، فالمهم أن تكون لها قيمة القطعة الأولى في الحركة ، ففكرة التطابق ترتكز على القيمة ، فمفهوم القيمة يضمُّ مفهوم الوحدة والكيانات اللغوية الملمسة والحقيقة الواقعية لها في الاستعمال^{١٨} .

وبيني سوسيير أنَّ الصوتَ عنصرٌ ماديٌّ ، فقيمتته تعود لاختلافه وتقابله مع الأصوات الأخرى مشيراً إلى أنَّ هذا المبدأ يشمل كلَّ القيم الاجتماعية لمختلف الأنظمة الإشارية اللغوية وغير اللغوية ، فهو ما فتنَّ ببشر بالسيماء ذلك العلم الذي يهتم بدراسة أنظمة العلامات الاجتماعية والذي سوف يكون علمًا شاملًا لكل هذه الأنظمة فتنصوصي تحته اللسانيات ، فالقيمة في جانب من جوانب مفهومها هي تصور متقدم لفكرة الوضع اللغوي البسيطة فمنها القيم هو المجتمع ، فقيمة العملة المعدنية لا تعود إلى المادة المعدنية التي تُشكّلُ منها ، فالقطعة التي تُشكّلُ منها ذات تقابلات خمسة فرنكات قد تحتوي من معدن الفضة أقل من نصف قيمتها التبادلية الشرائية التي يوضحها الرقم المكتوبُ عليها ضمن الحدود السياسية التي تتدالون هذه العملة ، ويصدق هذا الأمر بدرجة كبيرة على الدال اللغوي فهو لا يتكون من مادة صوتية بل من الفروق التي تميزه عن غيره من الدوال صوتياً ، فالقوانينات داخل نظام اللغة كياناتها ذات تقابلات سلبية ولا تعود قيمتها لمادتها ، فصوتٌ^{١٩} في الفرنسية - في تمثيل سوسيير - في استعمالها العام صوت مخرج من ظهر اللسان وهذا الأمر لا يمنع بعض المتحدثين من النطق به بنحو رفيع في نهاية اللسان^{٢٠} . ويمكن للباحث أن يدلل بمثال من العربية على أنَّ بعض التغيير الصوتي يبقى قيمة الصوت كما هي ما لم ينقطع هذا التغيير مع القابلات التي تتشَّعَّلُ الاختلاف القيميّ السلبيّ بين الأصوات ، فهمسُ صوتِ الباء المجهور في كلمة (باب) مثلاً لا يغيرُ من قيمة الصوت ، فدلالُ الكلمة تبقى هي هي فليس من نظير مهموس للباء المجهور في العربية

^{١٦} ونحو ذلك جسر الصرفية الواقع على نهر دجلة ببغداد والرابط بين جانبي الكرخ والرصافة ، فقد شيد في خمسينيات القرن الماضي ، وأعيد بنائه بعد تفجيره بحادث إرهابي قبل بضع سنين وبطراز حديدي جديد مغاير للسابق ، فهو من حيث الشكل جسر واحد ، إذ يضطلع بوظيفة الرابط بين جانبي بغداد الرصافة والكرخ ، فموقعه هو هو ولم يتغير ، فالذى تغير مادته الإنسانية ، فالجسر على ضوء المنهج البنوي بقى جسراً واحداً ، أما المناطق والشواحن الأثرية فقيمتها بمادتها لا بشكلها ، فموقعها لا يمثل موقعاً وظيفياً ببنية المكان المعاصر ، فترميها يفقدها قيمتها التاريخية بنحو ما حصل مع آثار بابل في تسعينيات القرن الماضي ، فقد قررت منظمة اليونسكو إخراجها من لائحة الآثار العالمية .

إنَّ العملة النقدية قيمتها بشكلها لا بمادتها الورقية أو المعدنية أي بقدرها التبادلية الشرائية التي تعرف بموازنتها بفوات مختلفة ضمن النظام النقدي الواحد ، وقد يُصارُ إلى تغيير العملة تحت طائلة تغيير الأنظمة بنحو ما يحصل في بلدان العالم الثالث ذات الأنظمة الشمولية التي تكتسب فيها سيائية النقد رمزاً وصورةً تعكس أيدلوجية الحكم أو صور الملوك والرؤساء ، مما يضطرُّ الأنظمة الجديدة المتحولة من أنظمة ملكية إلى جمهوريات ، أو من جمهوريات استبدادية إلى جمهورية ديمقراطية إلى تغيير العملة . وهذا التغيير الذي يطال المادة الورقية أو المعدنية المستهدفة تغيير رموز الحقبة الماضية هو مثال يؤكد أنَّ النظام النقدي وفاته شكلاً لا مادة بدليل أنَّ المادة قد تتغير ولا تتغير القيمة الاستبدالية للعملة ، و العملة القديمة غير المتداولة نحو العملة الملكية العراقية التي يقتنيها هواة جمع العملات تكتسب أهميتها بمادتها لا بشكلها عكس العملة المتداولة اقتصادياً تماماً هو حال الشواخص الأثرية التراثية التي قيمتها بمادتها ، عكس الشوارع والجسور والمدن ذات الاستخدام الوظيفي التي قيمتها بشكلها أي بموقعها ، والأمر نفسه يصدقُ على مفردات اللغة المهجورة الاستعمال التي يضمها المعجم التاريخي للغة ، فلا أهمية بنبوية لها في اللغة المتطرفة بل لها أهمية فيلولوجية ، فالفيلولوجيا تتعلق من دراسة ألفاظ اللغة ونصوصها للتعرف على المحتوى الثقافي التأريخي والحضاري للأمم الناطقة بذلك اللغة فتتحول اللغة وألفاظها وسيلةً إلى ذلك ، ومثال ذلك الكثير من ألفاظ الأزياء وال حاجات المنزلية والعاقير الطبية في العصور العباسية وفي الحقب البائدة فاللفظ يمثل وثيقة للتعرف على الماضي ومدى تطوره من خلال اللفظ الذي كان يُستعملُ فيه .

^{١٧} ينظر : علم اللغة العام . سوسيير ١٢٨ وينظر : فرديناند دي سوسيير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات) جوناثان كلر ٨٢

^{١٨} ينظر المصدر السابق ١٢٩
^{١٩} ينظر: المصدر نفسه ١٣٨-١٣٧

بنحو ماهي عليه اللغة الإنكليزية، فثمة تقابل فيها بين صوت *b* المجهور وصوت *p* المهموس، صحيح قد يبدو همسُ الباء - وإن لم يخلق لبسًا دلاليًا - أمراً غير مستحسن ولا تستسيغه أدنى السامع في العربية، ولكن هذا الأمر يصعب في استقلالية اللغة عن الكلام في تمييز سوسيير، فاللغة وحدها متاجنة ومتماضكة عكس الكلام مما يجعلها موضوعاً واضحاً ومحدداً ومنطلقاً للبحث اللساني بخلق وحدات وصور مجردة، فتحديد موضوع الدرس اللساني حق للسانيات علميتها باستقلالها وعدم تأثيرها بمناهج العلوم الأخرى، فالتمييز بين اللغة والكلام يرتكز أيضاً عند سوسيير على مبدأ القيمة وإن كان التسلسل المنهجي للقيمة هو متاخر في محاضراته عن تفريقه بين اللغة والكلام، فقد تقدّمَ هذا التمييز الأخير بفصول عدّة. ولعلَ خير مثال يضربه سوسيير مسوغاً لهذا التمييز هو مثال السمعونية بوصفها (نوتات) ورموزاً نغمية مستفلة فقد يحدث إرباك أو خطأ في أداء العازفين، ولكن ذلك لا يمس جوهر السمعونية بوصفها كياناً مستقلاً يمكن أن يؤودي مراراً. ويمثل سوسيير بمثال الشفرة ونظام الإرسال الرمزي والأسلاك والأجهزة التي تنقل مختلف الشفرات والبرقيات إذ يمكن دراسة نظام التشفير بمعزل عن أجهزة الإرسال وحيثيات المرسل^{٢٠}. ويتوقف سوسيير عند الكتابة ويعدها نظاماً من الأنظمة الإشارية التي تخضع لمبدأ القيم، فالحروف الكتابية اعتباطية فلا توجد من صلة حتمية بين الحرف والصوت الذي يدلّ عليه سوى ما يميله العرف الكتابي، فقيمة الحرف سلبية فيمكن أن يكتُب الحرف بطريقة مغايرة ولكن بشرط عدم اختلاطه بأحرف مشابهة، فالقيم في الأحرف قيم تتكمّل في عملها على التقابل بين الأحرف الكتابية. ويؤكد أيضاً أن لا أهمية تذكر لوسائل الكتابة فهي لا تؤثر في النظام، فدلالة الحرف وقيمه واحدة مما اختلف لون المداد إن كتب باللون الأحمر أو الأسود أو الأبيض أو بحروف بارزة مكتوبة بالقلم أم محفورة بالإزميل^{٢١}. ويمكن للباحث يفرّغ على أمثلة سوسيير أن الخط العربي يمكن أن يرسم بخطوط مختلفة نحو (الковي، والثلث، والديوانى، والنمسخ، والرقعة...) وتنقيقي القيم التقابلية للحرف واحدة، فقيمة الحرف ليست بمانعه الحسيّة المتجمدة في الأداء الكتابي، فالبعد والكيفيات الهندسية للحرف تشبه التنويعات الصوتية (الأفونات) للوحدة الصوتية المجردة (الفنون) فقد يكتُب الكلمة وكل حرف بها من خط مغاير (كوفي أو نسخ ..) مما يفقدها جمالية تناسق الحرف والتتناسب الهندسي بها ولكن قيم الأحرف تبقى واحدة.

ويتندّل ميشال أريفيه مقولته سوسيير المتحورة على كون القيم تتشّا من الاختلاف متكراً إليها معولاً في ذلك على فكرة التواصل، فالقيم السلبية سوف تحول من دون الاتصال ولا تجعله ممكناً في وقت أقره أي الاتصال سوسيير - والتأكيد لأريفيه - بوضوح، فهذه السلبية تؤثر في طبيعة العلامات التي ينطلق منها المتحدث التي لا تتوافق مع طبيعة العلامات لدى المخاطب، فكيف ينعدم الحوار بينها في إطار تلك القيم السلبية المختلفة؟^{٢٢}

والحق أنَّ السلبية لا تمس جوهر التواصل بل هي تعزّزه، نعم لو أفضى ذلك إلى اختلاف النظامين بين المخاطب والمتحدث فلا شك أنَّ التواصل سوف يكون متعرضاً، فالاتصال ينطلق من مبدأ الاشتراك بالنظام بين الاثنين. وهذه المسلمة الأخيرة لا تصلح في انتقاد مبدأ القيمة السوسييري، فالقيمة السلبية أساس النظام وعلى هيئها تنشأ العلامات وتدخل في علاقات بالارتكاز على التعارض والاختلاف، فهي التي تمنح النظام السعة الإبلاغية الإخبارية، فالتمييز والتخصيص لوظيفة إبلاغية تضطلع بها إشارة ما يقتضي الاختلاف، ويمكن رصد ذلك في الأنظمة ذات القيم البسيطة نحو إشارات المرور، فقيمة اللون الأحمر تستمد وجودها من اختلافها وتعارضها مع اللونين (الأصفر والأخضر)، والأمر لا يتطرق بالطبعية الموجية للون إذ يمكن الاستعاضة عنه بأي لون آخر بشرط الاحتفاظ بمبدأ الاختلاف بين بقية الألوان الموجودة ضمن النظام نفسه، فتلك السلبية تحقق كينونة النظام وهذه الكينونة بقدرتها العرفية تجعل التواصل ممكناً . وفي اللغة تتعارض العلامات فيما بينها فتتولد، ويتعارض توزيعها ويختلف ضمن المحور النظمي في علاقات مختلفة كي تضطلع بالوظيفة الإخبارية التي تختص كل فكرة بمجموعة منتظمة من العلاقات ضمن ذلك المحور، فالقيم والتعارض السلبي بينها هو سر نجاح اللغة وتفوقها في الإبلاغ وسعتها على بقية الأنظمة لتعقد تلك القيم اللغوية وكثرتها، وهي سبب صعوبتها أيضاً.

القيمة اللغوية والفكر

لقد نفذ سوسيير إلى جدلية اللغة والفكر لا لأهداف فلسفية تحدوه إلى ذلك بل للبرهنة على أنَّ اللغة نظام من القيم، ولكنه على الرغم من ذلك أرسى فلسفة لغوية مثبتة تحولاً جزرياً عن مبادئ ثابتة منذ العهود اليونانية التي ترى أسبقية الفكر وكون اللغة انعكاساً له^{٢٣}، فنظام القيم ينشأ من الرابط بين الصور السمعية الصوتية وقطع متمايزة من الفكر، فالتفكير من الناحية النفسية في تصوّر سوسيير إذا كان غفلاً من الكلمات فهو كتلة غير متمايزة ولا شكل لها، فاللغة بعلامتها هي الوسيلة للتمييز بين الأفكار، فلا وجود سابق للأفكار قبل ظهور اللغة حتى الصوت لا يعتد به سوسيير كثيراً فليس العبرة لديه في المادة الملموسة^{٢٤}. ولم يكتف سوسيير بارسائه المبادئ الثلاثة للعلامة اللسانية التي هي الاعتباطية والخطية ومبدأ التداعي النفسي بل حاول أن يعوض هذا المبدأ الأخير مبرهناً على أثره الوظيفي في مجلّم النظم لا على بعد الأحادي المنفرد للعلامة، فالتداعي بين الدال والمدلول هي الأصرة النفسية التي لا يمكن أن تتفاوت بين الصور السمعية الصوتية والفكر في

^{٢٠} ينظر: المصدر نفسه .٣٧.

^{٢١} ينظر: المصدر نفسه .١٣٨ . وينظر : مدخل للسانيات سوسيير . مبارك حنون . ٩٠ .

^{٢٢} ينظر: البحث عن فردینان دو سوسيير . ميشال أريفيه . ١١٨ .

^{٢٣} ينظر : النظرية اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى النزاعية . ماري آن بابو وجورج إلياسفاني ١١٧

^{٢٤} ينظر : علم اللغة العام سوسيير ١٣١

العلامة، فكل زعم ينادى هذا التصور يقسم العلامة إلى صوت منفرد وفكرة منفردة، ويجعل الأفكار معدة سلفاً قبل اللغة ويجعل من الثانية سجلاً لفظياً لهذه الأفكار، وبجعل من عملية الربط بين الدال والمدلول أمراً يسيراً، وإلى جنب ذلك يجعل اللغات على اختلافها تعبيراً عن معانٍ واحدة فيما لو أفترض أسبقية المعنى والفكر^{٢٥}.

إنَّ وظيفة اللغة لا تكمن في تهيئة الوسيلة الصوتية للتعبير عن الأفكار بوحدات متمايزة ليوازيها تجزئة لمادة صوتية تتخذ وحدات متمايزة بهذا التقسيم، لتضطلع اللغة من ثم بالوصول بين الأفكار والأصوات، فاللغة تُعبر عنها وحاتها، وهي تصوغ هذه الوحدات حين تتخذ لها شكلاً بين كتلتين لا شكل لها. وبمثال تقريري لهذا التصور شبهه بوجهي الورقة فلا يمكن أن يقطع الوجه دون أن يقطع الظهر كذلك لا يمكن فصل الصوت عن الفكر إلا بأطر منهجية تقضي إلى علم النفس أو النظام الصوتي.



إنَّ ذلك يصبُّ في عرفيَّة هذه القيم ونسبتها بين لغة وأخرى، فالعلاقة بين الصوت وال فكرة علاقة عرفية اعتباطية أملتها عملية الوضع الاجتماعي. ويبَرِّزُ الآخر الوظيفي لمفهوم القيمة في النَّظام من الاكتفاء بكون العنصر يتألف من عملية الربط بين صوت ما وفكرة ما يفضي للتضليل إذ من شأن هذا التصور أن يعزل العنصر عن النَّظام الذي يعمل فيه، والحقيقة هي أنَّ المرء لا يستطيع أن يبدأ بالعنصر ويبني منه النَّظام بعملية تأليفية، فالتحليل اللغوي ينطلق من البنية الكلية المترابطة العناصر إلى تجزئة وحداتها^{٢٦}. والقيمة تنشأ من تواجد عناصر أخرى في وقت واحد بنحو ما يوضحه المخطط الآتي :



القيمة والدلالة

لقد تحدث سوسير عن الجانب الفكري للقيمة والجانب المادي لها تحدوه أهداف، بعضها يتعلق بجوهر اللغة ونظمها وكونها شكلاً لا مادة، والبعض الآخر يتعلق بالكيفية المسؤولة عن انتاج هذه القيم. وعلى الرغم من خصوصية هذا الهدف إلا أنه يصبُّ في الهدف الأول، فالقيمة من وجهة النظر الفكرية ما هي إلا عنصر عن عناصر الدلالة، فهو يفرق بين القيمة والدلالة، فالدلالة تمثل ما يقابل الصورة الصوتية السمعية أي ما يقابل الدال، فهي تعتمد القيمة وتتميز عنها في الوقت نفسه، قيمة كل عنصر تنشأ من وجود بقية العناصر في آن واحد^{٢٧}.

ويعمد سوسير إلى تقرير مبدأ عام تخضع له جميع القيم حتى القيم غير اللغوية، فالقيمة ترتكز على :

- ١- شيء مختلف يمكن استبداله بشيء يراد تحديده قيمته.
- ٢- شيء مشابه يمكن موازنته بالشيء الذي يُراد تحديده قيمته، فقطعة ذات خمسة فرنكات مثلاً يمكن استبدالها بكمية ثابتة بشيء مختلف عنها كالخبز - في تشبيه سوسير - والمبدأ الثاني يمكن موازنته بقيمة مشابهة في النظام النقدي نفسه، كقطعة ذات الفرنك الواحد أو بقطعة من نظام نقدي آخر كالدولار الأمريكي ، وفي ضوء هذا التصور ينتهي إلى أنه يمكن استبدال الكلمة بشيء مختلف عنها كالفكرة ويمكن مقارنتها بكلمة أخرى ، فالكلمة لا تتحدد في دلالتها على الأفكار بل ينبغي مقارنتها بقيم أخرى مشابهة وهذا ما يؤسس لمبدأ التقابل، فالكلمة لا تمتلك الدلالة فحسب فلها قيمتها لما كانت جزءاً من النَّظام، فالمعنى يختلف عن القيمة في تصور سوسير ، فالقيمة جزء من المعنى^{٢٨}.

لقد لجأ سوسير إلى تأكيد هذا التصور باللفظة الفرنسية mouton غنم ، التي لها الدلالة نفسها في الإنكليزية بكلمة sheep بيد أنَّ القيمة مغيرة لها، فالإنكليزية ترقى بين قطعة اللحم mutton الجاهزة المعدة للتناول على مائدة الطعام وبين قطعة

^{٢٥} ينظر المصدر نفسه ٨٤ وما بعدها ، وينظر : فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة و علم العلامات) جوناثان كلر ٧٥-٧٤ .

^{٢٦} ينظر علم اللغة العام . سوسير ١٣٣-١٣٢ .

^{٢٧} ينظر المصدر نفسه ١٣٣ وينظر: مدخل للسانيات سوسير . مبارك حتون ٨٦-٨٧ .

^{٢٨} ينظر المصدر السابق ١٣٤ . وينظر: مدخل للسانيات سوسير . مبارك حتون ٨٧ وينظر : اللسانيات والدلالة . منذر العياشي ١٠٤

اللحم sheep غير المطبوخة ، والفرنسية لا تمتلك هذا التفريق ^{٢٩} ، فهي تستعمل للمعنيين المذكورين مفردة mutton نفسها . وثمة مفردات تُعبّر عن أفكار متقاربة في اللغة الواحدة مما يجعل قيم هذه المفردات تتكون من خلال تميزها عن البعض الآخر في الفروق مثل الكلمات الفرنسية redouter (يرعب) ، و craindre (يخاف) avoirpeur (يشعر بالخوف) تستمد قيمتها من التقابل فيما بينها ، فلولا وجود كلمة redouter لتوزع محتواها الدلالي على اللفظتين المذكورتين ^{٣١} .

إنَّ ما ذهب إليه سوسيير من أن الوحدات اللغوية لا أهمية لها حينما تكون منفردة ، فهي تكتسب قيمتها عبر العلاقات الأفقية والعمودية مع الوحدات الأخرى نقول هذا المبدأ يمكن تطبيقه على علم الدلالة المعجمي ، فمثلاً النظر إلى كلمة (دافى) يبيِّن عديم الجدوى دون معرفة علاقاته مع المفردات (ساخن ، بارد ، متجمد) لأنَّ معنى دافى يمثل نقطة واحدة في سلسلة من التقابلات ، والشيء نفسه ينطبق على مفردة (قطة) فمعناها يمثل نقطة في سلسلة من التقابلات تضمُّ مفردات مثل : حيوان وكلب ونحوه . ويرى عالم الدلالة ليونز أنَّ الاعتماد البنوي لمعاني الكلمة داخل اللغة يجعل من المستحيل على الطفل أو أي شخص آخر أنْ يتعلم معنى كلمة مفردة خارجة عن مجموعة منظمة دون الإحاطة في الوقت ذاته بمجموعة الكلمات الأخرى التي تقابل معها ، فلا يعرف المرء معنى كلمة (كلب) حتى يتحاشى إطلاقها على الذئاب أو الثعالب ونحوهما ، الأمر الذي يؤكد أنَّ لكل لغة نظاماً دلائلياً يختلف عن الأنظمة الأخرى مما يفضي إلى عدم التطابق الدلالي بين مفرداتها وتصوراتها ، الأمر الذي يعكس بصعوبة ترجمة المفردات من لغة إلى أخرى لفقدان التناسُب الدلالي بين الكلمات ^{٣٢} . ونظرية الحقول الدلالية الصورية تمثل مصدراً لقيم اللغة المعجمية الدلالية ((فالكلمات التي تدل على تصورات تربطها علاقات القرابة أي ترتبط فيما بينها بمجالات الوعي البشري ، وتشكل نسقاً (أي مجالاً دلائياً) من الوحدات المترابطة . وحين يتغير أحد التصورات الأخرى في المجال نفسه يتناولها التعديل ، وهو ما يعني تلقائياً حدوث تغير في معاني الكلمات المقابلة)) ^{٣٣} .

إنَّ افتقاء وتتبع أسباب حدوث الترافد ينتمي إلى نزعة اللسانيات التاريخية في بحثها عن العلل في تغيير عناصر اللغة وعلى وجه الخصوص بحثها في تغيير معاني الألفاظ ^٤ ، وهو أمر نات عنه تزامنية سوسيير ، فالقيمة هي البديل الوصفي للتعميل التاريخي ، فاللحظة الوصفية الراهنة للغة ترتكز على اكتشاف النظام وقيم العناصر التي تخلق ذلك النظام بعلاقاتها وتقابليها مع بعضها الآخر ، فالقيم عرقية اعتباطية غير معلنة . إنَّ الدراسات التي جهدت في رصد أسباب الترافد هي دراسات تاريخية وإنْ لم تقصح عن منهجها ، كذلك الدراسات الدلالية المعاصرة التي أنكرت الترافد أو وضعت قيوداً لحدثه هي الأخرى - وإنْ لم تقصح عن منطقاتها النظرية - دراسات تزامنية وصفية وإنْ لم تستحضر الأبعاد النظرية الإجرائية التفصيلية للسانيات البنوية الوصفية من أسبقية البنية على العنصر ، والقيمة على النظام ، والتزامن على التعاقب ، ولكن بشدیدها على وحدة المتن للغوي يتأكد تبلور مفهوم التزامن الذي يتجسد فيه النظام في منطقاتها ^{٣٥} .

^{٢٩} ويدرك محمد الحناش أنَّ ((العربية تفرق مثلاً بين لحم الخروف والخروف نفسه أي الحيوان . فيقال اللحم والخروف وكذلك الإنكليزية لحم الخروف تسميه mutton والحيوان sheep بينما الفرنسية لا تستعمل إلا mouton لهما معاً فالعربية والإنكليزية تستعملان نظاماً يتضمن وحدتين . والفرنسية تستعمل نظاماً يتكون من وحدة واحدة)) البنوية في اللسانيات . الحلقة الأولى . محمد الحناش ^{٢٠٧}

والحق أنَّ العربية تشير لمطلق اللحم بهذه التسمية ولا تقصر على لحم حيوان معين بل حتى لحم الإنسان تشير إليه بذلك ، فالمفردة (لحم) بما تضفيه عليه تكتسي معنى التعبين على لحم معين ، فهي بذلك تختلف الإنكليزية أيضاً . و لا تحضر مقابلة سوسيير بين الفرنسية والإنكليزية - عند محمد الشاوش في دراسته التعريفية عن سوسيير - في إيضاح مفهوم القيمة بل يلْجأ إلى مقابلة بين العربية والفرنسية في بعض مفردات العلاقة الأسرية فـ ((كلمة عم مثلاً تدل في العربية على " أخ الأب " وتحدد قيمتها ببقية الكلمات الدالة على القرابة الدممية وبالخصوص بكلمة خال أي أخ الأم . ولئن كانت كلمة oncle في الفرنسية تدل على معنى كلمة عم فليس لهما نفس القيمة لأنَّ عدم كلمة خاصة تعبر عن معنى خال في الفرنسية لكونهما من نظامين مختلفين)) سوسيير والأسننية . محمد الشاوش ^{٢١} .

^{٣٠} ينظر : علم اللغة العام . سوسيير ^{١٣٥} وينظر : فرديناند دي سوسيير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات) جوناثان كلر ^{٨٩-٨٨} .

^{٣١} ينظر المصدر السابق ^{١٣٥}

^{٣٢} ينظر: اللغة والمعنى ومعنى الكلمة : علم الدلالة آ. كروز ^{١٦٤} ضمن الموسوعة اللغوية . الجزء الأول تحرير ن . ي . كولنج

^{٣٣} اتجاهات البحث اللسانى . ميلكا إيفيتش ^{٣٦٣}

^{٣٤} حول اهتمام اللسانيات بالتطور الدلالي ينظر: اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة . نعمان بوقرة ^{١٤-١٥} ، وينظر: اللسانيات والدلالة . منذر العياشي ^{٢١١}

^{٣٥} يصدق هذا التصور على كمال بشر في رفضه الترافد ينظر: هامشه في ترجمة كتاب : دور الكلمة في اللغة . ستيفن أولمان ^{١٣٢-١٣١}

وقد ذكر أولمان أنَّ الألفاظ المترادفة : ((هي ألفاظ متحدة المعنى وقابلة التبادل فيما بينها في أي سياق))^{٣٦} . إنَّ مبدأ إمكان إحلال المفردة محل الأخرى بما يفضي إلى التوافق الدلالي بين المعنين هو بعينه مبدأ القيم السوسيري وإن لم يصرح علماء الدلالة واللسانيون بذلك ، فهذا التصور يعهد مقوله سوسيير التي مفادها كون اللغة شكلاً وليس مادة ، فالإحلال يعني انسجام المفردة مع مجاوراتها دلائلاً ، إذ النظر للمفردات المترادفة في حقل صوري إنما أملته ضرورة التحليل المعجمي في التجزئة وضم المتشابهات تحت صنف واحد ، وهذا العمل وإن كان مسوغًا على صعيد الصناعة المعجمية والآلياتها التجريبية بيد أنه غير مسوغ على صعيد التصور البنيوي ؛ فهو يعود إلى المبدأ الذي جهد ببحضه سوسيير ، وهو إمكان النظر إلى العنصر بمعزل عن النظام أو البدء بالعنصر وصولاً إلى النظام ، فالإحلال يتضمن محلًا ، والمحلُ هو البنية بمستوياتها المختلفة من تركيب وصوت وتعامل أصواتي ومفردات معجمية تسهم في إضفاء المعنى ، فقد تجتمع مفردات كثيرة متاثرة ضمن التجزئة والتحليل للسلسلة الكلامية ، واقتراح معانيها قد يوحى بتراثها التام ، بيد أنَّ محلها أو موقعها في البنية يثبت عدم اتفاق معانيها .

إنَّ مشكلة المتن اللغوي أي المساحة الاستعملالية للغة في إطارها الزمنية والمكانية المحددة التي تصدر عن نظام تزامني (سايكروني) واحد المزمع وصفها لسانياً تضع قضية الترافق في محس مبدأ القيمة في إجراء تجرببي يثبت انتماء المادة التعبيرية باختلاف أضربيها لنظام لغوي واحد ، فسوسيير تأكيداً لمبدأ النظر التزامني أقرَّ بأنَّ عمل اللسانى ينبغي أنْ يرتكز على فحص النظام الراهن المستكين في ذهن الفرد والحلة اللغوية الراهنة لا أنْ يتعقب التعبيرات المتعاقبة على النظم بصوره المتغيرة . وكانَ المتن اللغوي فيما يوحى به هذا التصور هو الذخيرة الذهنية لفرد بينما هو يؤكد في معرض تقريره بين اللغة والكلام بأنَّ اللغة هي مجموعة الصور التعبيرية التي يكتمل وجودها لدى أفراد المجتمع لا الكلام الذي يتضمن استعمالاً آنياً وفريدياً . وعلى ضوء التصور السايكروني سوف تتحرر المترادفات الكثيرة التي انتجتها الحقب التاريخية المتعاقبة على المعنى ضمن إطار اللغة الواحدة على مختلف حقبها التاريخية ولا تحضر إلا ضمن المعجم التاريخي للغة ، وإذا دُققَ النظرُ سوف يتضح أنه لا قيمة لها في النظام التزامني الراهن ، فقد يتضمن تداول المفردات تزامنيًا كماً من الألفاظ المتعاقبة على معنى واحد ولكن لا تصل حد التواتر المفترط أو التواتر المتثير للانتباه .

ويذهب أبو هلال العسكري ت ٣٩٥ هـ في كتابه (الفروق اللغوية) إلى إنكار الترافق متلمساً فروقاً في المعاني بين الألفاظ التي تبدو مترادفة معمولاً في التقرير على مدلول اللفظ ، والبحث يعثر ضمن الأسس التي يميز العسكري الألفاظ المترادفة في ضوئها التي جعلها إطاراً نظرياً للتقرير نقول البحث يعثر على مبادئ تنسجم معها مفاهيم سوسيير في التمييز بين الدلالة والقيمة في النظر لمدلولات الألفاظ ضمن العلاقات بين مكونات النظام ، لا أنَّ العسكري قد سبق سوسيير إلى مبدأ التزامن والقيمة بل ثم التقاء بينهما في رصد دلالة الألفاظ في النظر إلى بقية ألفاظ اللغة بما يقترب من فكرة التقابل ، نحو المبدأ الذي مفاده أنَّ الفرق يُعرفُ من جهة اعتبار التقييض ، مثل (الحفظ) و(الرعاية) ، فهما ليسا مترادفين ؛ لأنَّ نقىض (الرعاية) (الإهمال) ، ونقىض (الحفظ) (الإضاعة) ((يقال للماشية إذا لم يكن لها راعٍ : همل ، والإهمال هو ما يؤدي إلى الضياع ، فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء لئلا يهلك ، والرعاية فعل السبب الذي يصرف المكاره عنه))^{٣٧} . أي على ضوء لسانيات سوسيير أنَّ قيمة (الحفظ) ليست قيمة (الرعاية) ؛ لأنَّ الحفظ يدخل في علاقة تقابلية مع (الإضاعة) ، و(الرعاية) تقابل مع (الإهمال) ، كذلك اقتراب العسكري من فكرة التقابل الحاصل في علاقة المفردات ضمن محور التوزيع الأفقي بدخولها مع علاقات نحوية تجاورية رأسية من خلال ما ذهب إليه من أنَّ الفرق يحصل من جهة الحروف التي تتدنى بها الأفعال المراد التقرير بين معانيها ((وأما الفرق الذي يعلم من جهة الحروف التي تتدنى بها الأفعال فكالفارق بين العفو والغفران ، وكذلك أنك تقول : غفوت عنه ، فيقتضي ذلك أنك محوت الذنب والعقاب عنه ، وتقول : غفرت له ، فيقتضي ذلك أنه سترت له ذنبه ولم تغضبه))^{٣٨} ، فالقابل حاصل بين العلاقات نحوية في توزيع الفعل ضمن المحور الأفقي .

المبحث الثاني :

من المتوقع أنَّ يشيع مفهوم القيمة في الدراسات اللسانية الوصفية العربية ، فهو ثمرة لسانيات سوسيير البنوية التي لا تتخطى البنية أو علاقتها الشكلية أما المسار المنهجي للسانيات العربية في توجهاتها التوليدية والتداوילية ولسانيات النص فاختلاف الاهتمامات اللسانية الذي يرصد مصاديق شكلية في العربية تنسجم مع منظفاتها النظرية أو الإجرائية يبعدها عن استحضار تلك الأبعاد الإجرائية البنوية والوصفية ، فمن الطبيعي أنَّ ينحصر هذا المفهوم في تلك الدراسات .

انبثق مصطلح (القيمة الخلافية) وشيوعه في الدراسات العربية

يمثل عام ١٩٧٢ إطلاعة دراسة وصفية عربية تطبيقية استواعت أنظمة اللغة العربية بمختلفها تمثلت بكتاب (اللغة العربية معناها وبنها) لتمام حسان التي تغفل في مفاصلها مفهوم القيمة السوسيري بنحو ملفت للنظر ، ولكن المقابل الاصطلاحي

^{٣٦} ينظر: دور الكلمة في اللغة . ستيفن أولمان ١١٩

^{٣٧} الفروق اللغوية . أبو هلال العسكري ٢١٧

^{٣٨} المصدر نفسه ٢١

لهذا المفهوم انبثق على يد تمام حسان قبل ذلك ، فقبل ظهور الترجمات العربية لمحاضرات سوسير^{٣٩} شاع مقابل عربي لـ Linguistic value هو (القيمة الخلافية) على يد تمام حسان عام ١٩٥٥ في كتابه (مناهج البحث في اللغة)^{٤٠} وهذا الكتاب يُعد نصاً مؤسساً لتنقية المنهج الوصفي في اللغة العربية ، وقد وردَ في مواضع كثيرة^{٤١} ، وفي الفصل الأخير من الكتاب الذي عُني بالدلالة يرد أيضاً في موضع يعرض فيه تمام حسان أفكار سوسير الواردة في محاضراته عن الدال والمدلول والعلقة بينهما ، إذ ترد فيه المخططات الصورية التي تميز بين الفكرة والصورة السمعية ، والخط الأفقي الذي يوضح عمل القيم بجتماعها بما يشكل نظاماً علاقياً قيمياً ، فالخططات الواردة عند تمام حسان هي هي الواردة عند سوسير^{٤٢} ، فالموقع قرينة دالة على اقتباس هذا المفهوم من محاضرات سوسير ، ومما يؤخذ على حسان عدم وضعه مقابلاً اصطلاحياً موقفاً لإيضاحه الفرق بين القيمة والمعنى على الرغم من وعيه المتقدم وسبقه إلى هذا الوعي لما يريد أن يذهب إليه سوسير من التقرير بينهما ، فقد استعمل حسان القصد بما يكافي المعنى ، فقد ذكر أنَّ القيمة لا تساوي القصد وإنْ كانت القيمة جزءاً من القصد^{٤٣} ، والصحيح – فيما يرى سوسير – أنَّ القيمة لا تساوي المعنى وإنْ كانت القيمة جزءاً من المعنى ، فثمة تناقض مفاهيمي بين المعنى والقصد ، فالمعنى يتسمج مع منطلقات سوسير البنوية التي تدرس اللغة بمعزل عن استعمالها بينما القصد يتعلق بأغراض إبلاغية ترتبط بالمتكلم ، والمتكلم ليس ركيزةً محوريةً عند سوسير بل النظام المتأتي من العلاقات العرفية التي منشؤها المجتمع وقيمه اللغوية^{٤٤} .

وقد شاع بعد حين مصطلح القيمة الخلافية عند غير حسان من اللسانيين العرب واقتبسوه منه^{٤٥} ، وأفادت منه الترجمات العربية لنص المحاضرات^{٤٦} .

إنَّ الوارد في محاضرات سوسير هو (القيمة value) وحدها أو (القيمة اللغوية Linguistic value) ولكن اصطلاح حسان هو (القيمة الخلافية) بإضافة الصفة (الخلافية) في نعت (القيمة) ، ولعلَّ السبب يكمن من وراء ذلك هو استحضاره لمفهوم يعمل ضمن الإطار النظري البنوي في تصوّر سوسير عن اللغة ، فسوسير يرى أنَّ ما في اللغة سوى الاختلاف بين عناصرها .

وفي بعض المعجمات الثانية اللغة (العربية الإنكليزية) يرد المقابل العربي (قيمة) لمفردة value الإنكليزية ، مما يدل على أنَّ شيوخ القيمة مصطلحاً لسانياً عربياً مقبلاً للأصل السوسيري عند الباحثين العرب يعود في واحد من أسبابه – ولعله من أهمها – هو مناسبة الاصطلاح للمقابل اللغوي ، فمعاني value التي يعطيها المعجم اللغوي تكاد تحصر ضمن الحقل الاقتصادي ، فقد تنوّعت بين (قيمة مالية ، قيمة السوق ، والسعر ، والثمن ، وقدر ، وأهمية) . والطريف أنَّ صاحبي (المورد الحديث) أورداً من بين تلك المعاني الاستعمالية لمفردة value أنها (المدلول الدقيق الكلمة)^{٤٧} ، والشائع

^{٣٩} ظهرت أول ترجمة عربية لمحاضرات سوسير عام ١٩٨٤ ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة . دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقى وإشكالياته . حافظ اسماعيلي علوى ٢٠٠

^{٤٠} يذكر الباحث حلمي خليل أن كتاب (مناهج البحث في اللغة) ظهر عام ١٩٥٥ ينظر: العربية وعلم اللغة البنوي . حلمي خليل ١٩٨٤-١٩٩٨ .

^{٤١} ينظر : مناهج البحث في اللغة . تمام حسان ٢٠ , ٢٠ , ٨٤ , ٧٩ , ٩٠ , ٨٩ , ٨٨ , ١١٢ , ٩٦ , ٩٠ , ٨٩ , ٨٨ , ١٢٧ .

^{٤٢} ينظر المصدر نفسه ٢٤٥-٢٤٤

^{٤٣} ينظر: علم اللغة العام . سوسير . ترجمة يؤتيل يوسف عزيز ٨٦-٨٥ , ١٣٤ وينظر : محاضرات في الألسنية العامة . سوسير . ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر ٨٨-٨٩ , ١٤٠ ، وينظر: محاضرات في علم اللسان . سوسير ترجمة عبد القادر قيني ١٧٠ , ١٠٤

^{٤٤} ينظر: مناهج البحث في اللغة . تمام حسان ٢٤٤

^{٤٥} وفي المخططات الواردة عند حسان نراه يستعيض عن الفكرة أو المفهوم بالقصد ، ثم يستعيض عن الصورة الصوتية بالرمز مقتفياً بذلك أثر سوسير الذي وضع الفكرة مقابل الصورة الصوتية في منحى دائري ثم استعراض عن الاثنين بمصطلحي الدال significant والمدلول signified؛ ليبين قيمة الأصارة النفسية والتداعي بين الاثنين مبرهنًا على عدم إمكان الفصل بينهما بهذه المصطلحين اللذين يوحيان بالتداعي والترابط في العلامة اللسانية ، لكن التوفيق قد جانب الاستعراضة عن الفكرة بالقصد لدى حسان مثلاً جانبه أيضاً في الاستعراضة عن الدال بالرمز ، فالقصد يتعلق بأغراض إبلاغية محورها الكلام وهو بعيد عن نشاط سوسير كما نوه البحث ، والرمز يمثل مصداقاً إشارياً يصدق على مختلف العلامات التي ينتجها العرف الاجتماعي التي تمثل تصورات ثقافية عن أشياء مختلفة لا تقتصر على العلامات اللسانية نحو دلالة غصن الزيتون على السلام والميزان على العدالة ونحوهما .

ينظر: علم اللغة العام سوسير ٨٦ وينظر: البحث عن فردينان دو سوسير . ميشال أريفيه ٨١-٨٠ وينظر : مناهج البحث في اللغة . تمام حسان ٢٤٣

^{٤٦} ينظر: البنوية في اللسانيات . الحلقة الأولى محمد الحناش ٢٠٧ وينظر: الألسنية العربية . ريمون الطحان ٣١ , ٧٤

^{٤٧} ينظر: علم اللغة العام . فردينان دو سوسير . ترجمة يؤتيل يوسف عزيز ١٣١ وينظر: محاضرات في الألسنية العامة . فردينان دو سوسير ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر ١٣٧ وينظر: محاضرات في علم اللسان العام . فردينان دو سوسير . ترجمة عبد القادر قيني ١٦٦

^{٤٨} ينظر: المورد الحديث . رمزي البعليكي ، و منير البعليكي ١٣٠٠

لما ينعت المدلول signified هو المدلول، أما أن ينعت هذا المدلول بكلمة (دقيق)، فلعله أمر مرده عند صاحب المعجم هو التفريق بين المعنى البنوي وبين المدلول، فالآخر قد يمثل مشتركاً عاماً بين مختلف اللغات ولكن وضع كل مدلول ضمن إطار لغته في تقابلات أخرى يفضي لقيم مختلفة بين اللغات للمدلول نفسه.

ويذكر تمام حسان موضحاً أهمية القيمة الخلافية في التحليل الصوتي: ((والمعروف أن كل شيء يمكن أن يحد إيجاباً أو سلباً، والحد الإيجابي ذكر الماهية، والسلبي ذكر النقيض أو بعبارة الأصوليين الإيجابي ذكر الماهية، والسلبي مفهوم المخالفة . وكما أن بعض حد الشيء أنه هو نفسه، يمكن أن يقال إن بعض حده أيضاً أنه ليس هو ذلك الشيء الآخر . وهذا البعض الأخير من الحد يستخدم كثيراً باعتباره " قيمة خلافية " ضرورية في فهم أي شيء . " فالقيم الخلافية " إذا هامة جداً في دراسة الأصوات والتشكيل، بل لها من الأهمية ما يساوي أهمية " القيم الواقفية "))^٩.

في نصه هذا تصور لا ينم عن استيعاب القيمة الخلافية لكل مكونات اللغة ووحدات أنظمتها، فوصفها بأن لها أهمية يشي بمقابلتها على وسائل تحليلية أخرى، في حين في تصور سوسير فإن القيمة تُصارع الوحدة اللغوية أي وحدة كانت بالنظر إلى علاقتها ببقية الوحدات بإطار نظام متزامن، فلا يمكن أن ينطأ الوصف اللغوي بدون الارتكاز على مفهوم القيمة . وما يعوض هذا الرأي أن تصور حسان لم يكن دقيقاً عن القيم الخلافية من أن لها من الأهمية ما للقيم الواقفية من أهمية، وليس ثمة من قيم يمكن نعتها بأنها قيم واقفية، فالقيم في - تصور سوسير - قيم سلبية خلافية فحسب، ويبدو للباحث أن مصطلح القيم الواقفية مرده تجزئة مفاهيمية خاطئة للمدلول الاصطلاحي للقيمة الخلافية، فهو في كثير من الموضع التحليلية للوحدات الصوتية يستعمل (التوارد والتخارج)^{١٠} في التمييز بين إمكانية الإحلال (إحلال الفونيم) قاصداً بالتوارد أن الوحدات الصوتية (الفونيمات) يمكن أن تشغل الموضع نفسه على اختلاف تنوّعاتها الأدائية، ولكن اشتراكها بصورة مجردة تُدعى (الفونيم) يبيح لها أن تشغل الموضع نفسه، ولعل ذلك هو المقصود بالقيم الواقفية، فحسان يميز بين الحرف والصوت أي بالاصطلاحات الصوتية النظرية - بين الفونيم والألفون - ويفاصل ذلك (التخارج) ويعني بذلك التقابل بين الوحدات الصوتية بما من شأنه أن يتحقق المعايرة بين فونيم وأخر، فالخارج عند حسان هو القيم الخلافية، وهذه الإجراءان لا ينفصلان عن القيم الخلافية في التصور البنوي الدقيق، فليس من مسوغ لاجترار اصطلاح آخر، فالإحلال يستدعي المقابلة في إجراء واحد . وربما السبب من وراء وضع مصطلح (الكلام) لا (اللغة) انطلاقاً من اهتمامه وتأثيره بمدرسة لندن الوظيفية وامتداد النظر عنده إلى اللغة في أطرها الاجتماعية، بيد أن الأصل السوسيري ينطلق من مبدأ أن اللغة شكل لا مادة والذي يبرهن على ذلك وحدة القيم لتلك التنوّعات الصوتية، فالتصور السوسيري لا ينظر إلى الكلام، فموضوع البحث عنده هو اللغة . وقد اكتفت بعض المعاجم اللغوية النظرية المهمة على تقييم بعض المقابلات الإجرائية التحليلية لمفهوم القيمة فقد اقتصرت على القيمة الدلالية semantic value معرفة إياها: ((قردة العنصر اللغوي على التأثير في المعنى ، مثل ذلك قردة الفونيم على تغيير المعنى إذا حل محل فونيم آخر كما في ban و pang))^{١١}.

ولم يقدم هذا الباحث المصطلح النظري الرئيس ولا سيما وهو يمس جوه اللسانيات النظرية في التفريق بين التزامن والتعاقب، وهذا المعجم قد قصر اهتمامه على تقديم المصطلحات النظرية لعلم اللغة لا المصطلحات التطبيقية، وعند التدقّق في المثال وفي التعريف يتضح أنه يقصد التقابل الدلالي لا القيمة الدلالية، فالقيمة الدلالية أثرها يمتد إلى النظام برمه لا إلى عنصر يحث محل عنصر آخر مع حدوث التغيير فهذا هو التقابل، ولكن إذا امتد النظر إلى النظام برمه وهذه هي القيمة، ومن الواضح أنه يريد الأول لا المفهوم الثاني، من هنا يتضح أن تقديم المصطلح لم يكن موفقاً على الرغم من الجهد الطيب والمتميز لهذا الباحث الذي استوعب معجمه كماً كبيراً من المصطلحات النظرية اللسانية . واكتفى المسدي في (قاموس اللسانيات) بوضع مقابل عربي هي مفردة (قيمة) أمام المفردة الفرنسية valeur من دون بيان أو شرح مفاهيمي للمصطلح^{١٢}، وقد اقتصر (معجم مصطلحات علم اللغة الحديث) الصادر عام ١٩٨٣ على تقديم المقابل العربي لـ (القيمة) و (semantic value)^{١٣} القيمة الدلالية من دون توضيح لمفهومهما الاصطلاحي أو تقديم مقابلات عربية لمصطلحات قيم الأنظمة اللغوية الأخرى^{١٤}. إن الدراسات العربية التي توقفت عند كتاب (اللغة العربية معناها وبناؤها) لم تحفل بالتفوق عند مفهوم القيمة الخلافية وامتداده فيه، فالجانب الأهم الذي استقطب انتظار الباحثين هو خروجه على التقسيم الثلاثي للكلام، ومجيئه بتقسيم سباعي جديد^{١٥}، قوله بأن تحليل الكلام على ضوء قرائن معنوية ولفظية يعني عن القول بوجود العامل النحوي، وهذه القرائن تدل على المعاني الإعرابية^{١٦} مع العناية بفكرة المعنى وتنشيق الأنظمة اللغوية (صوت ، وصرف ، ونحو) انطلاقاً من المعاني التي ترتكز على المبني المتجسد في هذه الأنظمة ، والاهتمام

^٩ مناهج البحث في اللغة . تمام حسان ٨٤

^{١٠} ينظر المصدر نفسه ١٢٧ فيما بعدها وينظر: اللغة العربية معناها وبناؤها . تمام حسان ٧٦-٧٥ .

^{١١} معجم علم اللغة النظري. محمد على الخولي ٢٥٢- ٢٥١

^{١٢} ينظر: قاموس اللسانيات . عبد السلام المسدي ١٧٥

^{١٣} ينظر: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث . محمد حسن باكلة . وآخرون ٧٦

^{١٤} ينظر : المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة . عز الدين مجذوب ٢٠٢-١٩٣

^{١٥} ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة . حافظ اسماعيلي علوى ٢٤٨-٢٤٧

بالمعنى الاجتماعي المتعلق بسياق الحال (المقام) الذي أفاده من مدرسة لندن اللغوية وجهود فيرث^{٥٦}، ليغيب في خضم ذلك عن عنايتهم مفهوم (القيمة الخلافية) فقد توثر بنحو ملحوظ وتغلغل في كل فصول الكتاب وارتکز عليه التحليل، ولكنهم على الرغم من ذلك لم يحفلوا به ! ومن توقف منهم عنده فقد توقف بنحو مقتضب لم يتجاوز أمثلةً محدودةً للتقابيل الفونيمي رابطاً إياه بمفهوم السمة التمايزية فقد أشار ((أما مصطلح القيم الخلافية فهو يتصل بفكرة الملامح المميزة Distinective Features من ناحية، وفكرة التوزيع التقابلية Contrastive Distribution من ناحية أخرى، أو كما يقول دكتور تمام " إنها القيم التي تتمايز بها وظائف الأصوات في الكلمات" فالصحة والعلة، كما يقول والجهر والهمس والترقيق والاطباقي وغيرها، هي قيم خلافية أو ملامح مميزة لكل فونيم من فونيماط اللغة، وفي الوقت نفسه يقف كل منها في مقابل الآخر ويتنج عن هذا التقابل قسط من المعنى، ومثل ذلك أيضاً في القيم الاستبدالية عن طريق إحلال فونيم محل آخر في كلمة ما))^{٥٧}.

والحق أنَّ مفهوم السمة التمايزية مفهومٌ متاخر انبثق على يد رومان ياكوبسن ، ولم يقدم حلمي خليل المصطلح الإنكليزي للقيمة الخلافية بل قدَّم مصطلح السمة التمايزية . والتقابيل في السمة التمايزية ليس نظير التقابل في القيم الخلافية الذي هو تقابل فونيمي ، فالسمة التمايزية هو تقابل بصفة معينة من صفات الفونيم إذ الفونيم مجموعة من الصفات ، فقد يشتر� فونيمان بمجموعة من الصفات ويفترقان بصفة تميزية واحدة فيتقابلان فيها ، كما أن السمة التمايزية تصرُّ التقابل في المجال التحليلي الصوتي ولا تمت إلى الوحدات التحليلية الكبرى من أنظمة الصرف والنحو والدلالة . وقد شاعت السمة التمايزية كآلية تحليلية في كثير من الدراسات الصوتية العربية ، وبعضهم قد أشار إليها صراحة بوعي تحليلي^{٥٨} . وتمام حسان نفسه لا يسلم من الخلط بين التقابل الفونيمي وبين السمة التمايزية كما سيجيء بيانه ، فالكثير من التقابلات الصوتية كانت تقابلات في السمة التمايزية ، الأمر الذي يؤكد عدم وعي حلمي خليل لامتداد القيم الخلافية عند حسان ، فهي لا تقتصر على الجانب الصوتي ، وكذلك عدم ادراكه بأثرها الوظيفي في عمل النظام ، فالسمة التمايزية وحدة تحليلية لا تتجاوز المستوى الفونيمي ، فلم يهتم حلمي خليل لأهمية القيمة الخلافية عند تمام حسان.

وما يؤكد ذلك هو أنَّ الدراسة الفينولوجية للغة ما المهمة باكتشاف الوحدات الصوتية وحصرها بعدد معين تلباً إلى الفونيم بوصفه وحدة مستقلة يُحدِّث استبدالها تغيراً في المعنى ، ومنطلقها في الكشف عن النظام الصوتي هو التقابل الفونيمي ، فالتقابلات الصوتية عند سوسيير هي تقابلات فونيمية . ولم يرض ياكوبسن أنَّ يكون التقابل الصوتي تقابلً فونيمياً بل مضى نحو البحث عن ثُوبيات صغيرة يتشكلُ منها الفونيم ، فالفونيم هو مجموعة من هذه السمات الصغيرة والتقابيل بين هذا الفونيم والفونيم الآخر لا ينشأ من مجموعة السمات المشكّلة للفونيم ، فربما يشترک الفونيمان بمعظم السمات ضمن إطار الفونيم الواحد ولكن يتقابلان باسمة واحدة فقط أصطبَّاجً علىها بالسمة التمايزية ((فالفونيمان |p| و |b| يتقابلان في الفرنسية لأنهما يستخدمان في التمييز بين pierr و biere . فتقابلهما لا يقوم إلا على سمة واحدة وهو وبالتالي ليس تقابلاً كلياً شاملًا وإنما ينحصر في العلاقة بين المجهور |b| وغير المجهور |p| . فنحن لا يمكن أن نميز الفونيم المجهور إلا إذا كان هناك فونيم غير مجهور . وهذه الثانية هي التي تجعل السمة أكثر وضوحاً وأكثر بروزاً . وكل العلاقات بين الوحدات الصوتية التمايزية في لغات مختلفة تخضع لنظام ثانٍ (وجود أو عدم وجود سمة تمايزية معينة))^{٥٩} .

ويتقدّم مصطفى جمال الدين ما ذهب إليه حسان من مساواته البحث الأصولي بالبحث المنطقي و القول باشتراكهما في البحث عن الحكم ، فهو يتعلق عند الماناطقة بالصواب والخطأ ، و عند الأصوصلين بالوجوب والإباحة ونحوهما من أحکام ، وهذا - في رأي حسان - لا يتصل بالمعنى العرفي والاجتماعي مثيرةً إلى أنه لم يتيسر لحسان الإلقاء والإفاده من الكتب الأصوصلية ؛ سوى ما قدمته بعض المصادر الأصوصلية الميسرة فيما يتعلق بمفهوم (المخلافة) ؛ مؤكداً أنَّ مفهوم المخلافة لا يشكل إلا جزءاً يسيراً في البحث عن المدلول عند الأصوصلين لو عرف الباحثون وعرف حسان ما بذله الأصوصلين من جهد دلالي لتغيير نظرتهم . وكلام جمال الدين جاء في مقدمة دراسته للتأكيد على أهمية البحث الأصولي وعدم ايلاء الباحثين أهمية له مستشهاداً^{٦٠} ، بما قاله حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) من أن للأصوصلين بلاء حسناً في تحديد المعنى من ذلك تقديمهم لنوع سلبي في الدلالة اصطاحوا عليه بـ (مفهوم المخلافة) مؤكداً أهميته وارتباطه بمفهوم (القيمة الخلافية) المكونة لأنظمة^{٦١}

إنَّ دلالة المخلافة في البحث الأصولي هي دلالة مستندة لا قصدية يشَّفُّ عنها ظاهرُ اللفظ الحرفي ، فالدلالة تُؤْسَمُ عندهم إلى دلالة منطوق ودلالة مفهوم ، ودلالة المنطوق مثلاً قوله تعالى : ((فَلَا تُقْرِئُ لَهُمَا أَفَ)) الإسراء ٢٣ ، فظاهر النص يدلُّ على النهي عن التألف أما دلالة المفهوم فتقسم إلى دلالة موافقة ودلالة مخلافة ، دلالة الموافقة يكون فيها حُكْمُ المسكوت عنه موافقاً لحكم المنطوق به ، فالضرب وإن سكت عن الآية ؛ فهو منهى عنه ، مثل حكم التألف المنطوق به ، أما دلالة

^{٥٦} ينظر المصدر نفسه ٤٣-٤٤ وينظر: العربية وعلم اللغة البنوي . حلمي خليل ٢٢٧ وينظر : مناهج الدرس النحوي في العالم العربي . عطا محمد موسى ٣١٥ فما بعدها

^{٥٧} ينظر: العربية وعلم اللغة البنوي . حلمي خليل ٢٣٠

^{٥٨} ينظر: علم الأصوات العام . أصوات اللغة العربية . بسام بركة ١٠٩-١١٠

^{٥٩} ينظر : النظرية الألسنية عند رومان ياكوبسن . فاطمة الطبال بركة ٤٢

^{٦٠} ينظر: البحث النحوي عند الأصوصلين . مصطفى جمال الدين ٨-٧ .

^{٦١} ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها . تمام حسان ٢٤ .

المخالفة فحكم المسكون عنه نقىض حكم المنطوق به فالمحور الشرعي المنطوق به من الأحكام يوجب الزكاة في الغنم السائمة، بينما دلالة المخالفة لا توجب الزكاة في الغنم المعلوفة^{٦٢}. ونحو ذلك إذا قيل في بيان صادر عن دائرة المرور: (يسمح للسيارات التي تبدأ بأرقام فردية السير في يوم السبت والاثنين والأربعاء والجمعة) فدلالة العبارة من خلال منطقها الحرفي هو السماح للأرقام الفردية بالسير في هذه الأيام، لكن الدلالة المستندة (دلالة المفهوم) التي هي دلالة مخالفة ستكون بالضد من تلك أي لا يسمح للأرقام الزوجية السير في هذه الأيام.

ويرد هذا المصطلح (القيمة الخلافية) عند جمال الدين في حديثه عن دلالة المخالفة في إطار أصولي بحث من غير أن يستحضر مقاربٍ وصفيةٍ حديثةٍ أو يقتبس شيئاً مما انتهى إليه حسان من مقررات^{٦٣}، ويبدو أنه اطمأن إلى تسوية حسان بين المصطلحين. والبحث يرى أنَّ ثمة تقاطعاً نظرياً وتناقضاً بين المفهومين، فمصطلح الأصوليين يتعدى الشكل اللغوي الحرفي لدلالة المنطوق من قضايا دلالية مسكونٍ عنها يستنتاجها المخاطب بالارتكاز على كفايته التواصيلية؛ فيدخل في إطار ما يسمى تداولياً بـ(المضمون)^{٦٤}. وحسان الذي يقوم كتابه على فكرة المعنى ويعتني بالمعنى الاجتماعي يرى قصوراً في دراسة المعنى البنوي الشكلي وعوّل في دعوته هذه إلى ما قرره في الحديث في دراسته الوظيفية للمعنى وتقسيمه له على ثلاث أنواع يتبناها حرفياً حسان، وهي المعنى الوظيفي الناشئ من تقاطع محور الاختيار بمحور التوزيع، ثم المعنى المعجمي لتلك الوظائف المجردة، وبعد يأتي المعنى الاجتماعي ضمن سياق الحال، وقد نوه بجهود البلاغيين في تصوراتهم عن المقام من دون أن يقترب من الجهد الأصولي، وهو جهد غنى تداولياً لتصدق دعوى جمال الدين بعدم اطلاعه الدقيق على منجزهم الدلالي. وهو جهدٌ يتكلّم بالخطي للدلالة الحرافية (دلالة المنطوق) وهو عيُّن ما يسعى إليه حسان، ولكن الخطأ الفادح هو أنَّ القيمة الخلافية هي قيمٌ بنويةٌ شكليّة مجردة عن إطار المعنى الاجتماعي، ودلالة المخالفة عكسها تماماً! فحتى دلالة المنطوق الحرافية هي تخضع لمبدأ القيمة الخلافية البنوية الوصفي فاختلاف نسجها الشكلي يتبع دلالات لا حصر لها مما يسمى بدلالات المنطوق بالتكوين، فالجمل المعزولة عن سياق بتها لا شك أنَّ كل واحدة منها تخضع لقيمٍ سلبيةٍ تقابل الأخرى، وهذه الجمل تصدق على دلالتها أنها دلالة منطوق. ويمكن نعت صنيع حسان هذا بأنه إسقاط منهجيٍّ ورطه في التشبّه اللغوي اللفظي بين مصطلح الخلافة الأصولي ومصطلح القيمة الخلافية البنوية مع ما في مفهوميهما من تباين، في وقت تحتم فيه المقاربة المنهجية الموازنة بين مفاهيم المصطلحات ومدلولاتها النظرية لا ألفاظها.

القيمة الخلافية ونقد العامل وتعليقات النحاة الاعرابية

يذهب حسان في كتابه (مناهج البحث في اللغة) إلى أنَّ القيم الخلافية هي التي تميز بين باب وأخر من أبواب النحو، فهي المسؤولة إلى حدٍ كبير عن رفع (محمد) ونصب (علي) في جملة (ضرَبَ محمدُ علياً) عازياً السبب في ذلك إلى الاختلاف بين وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول في الجملة؛ مؤكداً في الوقت نفسه أنَّ ابن مضاء القرطبي ت^{٥٩٢} قد فطن إلى هذا الأمر من قبل، فالعرب في تصور ابن مضاء راعت المعاني وجعلت اختلاف الألفاظ دليلاً على اختلافها، ويشتهد بالجملة الآتية - التي أوردها ابن مضاء - (لا تأكل السمك وتنشر اللبن) فدلالة النصب تنهي عن الجمع بينهما، أما الجزم فينهي عن الجمع والنقرقة، والرتفع ينهي عن أكل السمك ويوجب شُرُبَ اللبن، وبؤكد حسان أنَّ ابن مضاء يجعل اختلاف الحركات تبعاً لاختلاف المعاني الدلالية، فلو انصف ابن مضاء - والقول لحسان - لجعل اختلاف الحركات الإعرابية لاختلاف الوظائف النحوية التي يؤديها الفعل المضارع (شرب)، فاختلاف الوظيفة بنظر حسان مؤثر في الجملة وهذا الخلاف هو القيمة الخلافية^{٦٥}. ويقرر حسان أنَّ ((القيم الخلافية إذا أثرت في النحو ذات موقع معينة في السياق، لا فتراض عامل ومعمول في الجملة . ولإيضاح ذلك نقول إن الأبواب الرئيسية في النحو ذات موقع معينة في السياق، فال فعل قبل الفاعل دائمًا . والمبتدأ يسبق الخبر في الغالب ، والإشارة تسبق المشار إليه ، والموصول يسبق الصلة ، والموصوف يسبق الصفة ، وهلم جرا . فإذا جاء اسم منصوب ، فنصبه على الخلاف بينه وبين الفاعل ، وتقدم الخبر على المبتدأ إنما يكون مثلاً لاختلاف الوظيفة في نحو " زيد قائم " عنها في " أقائم زيد " . وإذا تأخرت الإشارة عن المشار إليه في نحو " لقاء يومكم هذا " ، فالخلاف بين " يوم " في حالة الإضافة كما في المثال ، وبينه في حالة اتصاله بأداة التعريف كما في هذا اليوم))^{٦٦}. والحق أنَّ فكرة القيمة الخلافية ليس من شأنها أن تتجهز على نظرية العامل وتقوم بدليلاً عنها، فهي - في نظر البحث - تكون مصدراً لمفهوم القيم، فالآخر الشكلي الذي يكتسب به المعمول يقتضي وضعاً وتوزيعاً وترتباً معيناً يخصُّ العامل المؤثر، والترتيب بين الوحدات الوظيفية التي تتوزع في المحور الأفقي من شأنه أن ينشئ قيمة خلافية نحويةً. ويشير حسان إلى أهمية القول بالقيم الخلافية وجعلها بدليلاً عن العامل: ((ليس القول بأثر القيم الخلافية في السياق قولاً بنظرية جديدة للعامل؛ لأنَّ القيم الخلافية لا تعمل، وإنما تراعي. وهي فروق سلبية، لا عوامل إيجابية. وهي من ناحية أخرى، يمكن أن تبني عليها نظرية نحوية شكليّة تامة، ليس لها ما لنظرية العامل من التناقض، والحاجة إلى التأويل و

^{٦٢} ينظر: الأحكام في أصول الأحكام . سيف الدين الأمدي ٢٥٧١٢

^{٦٣} ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين . مصطفى جمال الدين ٢٧٧

^{٦٤} حول مفهوم المضمون ينظر: المضمون. كاترين كيربرات ، أوريكيوني ٤٠ .

^{٦٥} ينظر: مناهج البحث في اللغة. تمام حسان ٢٠٧-٢٠٦

^{٦٦} ينظر المصدر نفسه ٢٠٧

التمحك))^{٦٧} . وعلى الرغم من الاحتفاء الكبير بمفهوم القيمة الخلافية من قبل حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) إلا أنه وعلى خلاف المتوقع منه فيما كان قد صرخ به في (منهاج البحث في اللغة) فيما يتعلق في القيم الخلافية والعامل نقول إنه لم يعتمد القيم الخلافية في تفسير الحركات الإعرابية ومناهضة العامل بل انتطلق من تضاد القراءن المعنوية واللفظية في تحديد الوظائف النحوية للوحدات (الأبواب) جاعلاً العالمة الإعرابية مصداقاً من مصاديق القراءن اللفظية مثل الصيغة والنغمة والرتبة^{٦٨} .

ويستمر حسان مفهوم القيمة الخلافية في نقد قسم من تعليقات النحاة في تفسير جملة من المنصوبات من أصناف الكلام ، نحو المنصوب على الاختصاص ؛ منطلاقاً من مفهوم القراءن المعنوية في تعين المعاني الوظيفية لأقسام الكلام ، فهو لا يعول كثيراً على القراءن اللفظية التي أحد مصادقيها العلامات الإعرابية ، فهما (القراءن اللفظية والمعنوية) يعملان معاً عنده في تحديد المعاني الوظيفية النحوية ، فمفهوم الخلاف الذي هو قرينة معنوية في تصوره هو أكثر توفيقاً في تفسير الاسم المنصوب على الاختصاص من تقدير عامل مذوف ، بمعنى أنَّ دلالة الاسم المنصوب تخالف الدلالة الإعرابية للاسم المرفوع ، فالقرينة المعنوية الخلافية هي أحد مصاديق القيم الخلافية عند حسان . ويرهن على رأيه هذا بالإنكاء على إجراء تقابل بين تركيبين يرُدُّ في إدراهما الاسم مرفوعاً مرة وأخرى منصوباً ، نحو : (نحن العرب نكرم الضيف ونغيث الملهوف) فهي تقابل جملة (نحن العرب نكرم الضيف ونغيث الملهوف) ، وفي الجملة الأولى (العرب) خبر وما بعدها جملة مستأنفة ، وفي الجملة الثانية (العرب) مختصٌ وما بعده خبر ، فإذا اتحد المعنى بين التركيبين لزم أن تكون الحركة واحدة فيهما ولكن إرادة الاختلاف بينهما مثلت قرينةً معنويةً داللةً تضادرت مع اختلاف الحركة في التفريق بين التركيبين^{٦٩} . وبؤكد حسان أنَّ قرينة المخالف المعنوية يمكن أنْ تُسْتَخَدَّمَ في عدد من الأبواب النحوية نحو تفسير تعدد حركة الفعل المضارع في : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) وحركة المستثنى المنقطع والاسم المنصوب بعد فعل التعجب وبعد الصفة المشبهة والمنصوبات التي يتغير معناها برفتها^{٧٠} .

ويبدو أنَّه قد أفاد من عامل الخلاف المعنوي الذي قال به الكوفيون ، فالاسم بعد واو المعية في (استوى الماء والخشبة) منصوب^{٧١} ((على الخلاف وذلك لأنَّه إذا قيل " استوى الماء والخشبة " لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأنَّ الخشبة لم تكن معوجة فستتوسي ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في " جاء زيدٌ وعمرو " فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف)) .

بيد أنَّ مفهوم التقابل النحوي يجري بين الوحدات المتعاقبة خطياً ضمن الوحدة الإسنادية الواحدة أي بين أجزاء الجملة الواحدة ، فالقيم الخلافية لمكوناتها تنشأ من اختلاف عناصرها شكلاً ، فال مقابل يكون بين المفعول معه والفاعل ضمن المثال الشهير (استوى الماء والخشبة) وهذا ما ترسجم معه فكرة العامل المعنوي لدى الكوفيين (الخلاف) ، في حين قد جعل حسان في تفسيره لفكرة الاختصاص على أساس قرينة الاختلاف التقابل بين جملتين.

وب قبل تمام حسان حاول المخزومي في تناوله للعامل النحوي عند الكوفيين وتوقفه عند عامل الخلاف المعنوي عندهم أنَّ يؤصل لمفهوم الخلاف عند الخليل^{٧٢} وتألميذه سبيويه^{٧٣} هـ ؛ مؤكداً سبقهما إليه متلماً مجموعه من التفسيرات التي تمحورت على فكرة الخلاف ولا تقتصر على ما ذهب إليه الكوفيون من بعد ، وهذه التفسيرات الإعرابية التي تعلل الخلاف هي نفسها قد دعا إليها حسان منْ بعد من دون إشارة للمخزومي ، فالمستثنى نصب لأنَّه مخرجٌ ما أدخل فيه غيره كما ذهب الخليل ، وجملة من المنصوبات ذهب إلى تفسيرها سبيويه معتلاً بأنَّها نصبت لأنَّها مخالفة للأول ، كذلك الحال والتمييز والأسماء المنتسبة إنما نصبت لأنَّها خرجت عن أن تكون صفةً أي أنْ توافق حركة المرفوع فوجب فتحها بالنصب^{٧٤} . فثمة محاولة سابقة جهدت أن تردَّ جملةً من المنصوبات إلى فكرة الخلاف وتطوّر بتقدير عوامل مختلفة تمثلت بمحاولة المخزومي ربما أفاد منها تمام حسان .

ومما يؤخذ على تمام حسان أنه لم يهتد إلى تعليقات بنبوية عند النحاة العرب تفسر اختلاف الحركات الإعرابية من مبدأ الاختلاف ، فالباحث يرى أنَّ علة الفرق ضمن تعليقات كثيرة تخصُّ هذا المفهوم من ضمنها الفرق بين الحركات الإعرابية ، فالعلة الثانية علة فرق والعطل الأوائل حسبها أنَّ تصف واقع الكلمات وما تكتسب به من حركات ، فقد أشار ابن يعيش إلى أثر علة الفرق في بيان معاني الإعراب المختلفة قائلاً : ((الفاعل رفع الفرق بينه وبين المفعول الذي لو لا الإعراب لجاز أنْ يتوجه أنه فاعل وكان الغرض اختصاص كل واحد منها بعلامة تمييزه عن صاحبه وكان زمام هذا الأمر بيد الواضع))^{٧٥} . ومن إشارات ابن يعيش ت ٦٤٣ هـ في هذا الصدد قوله : ((الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام من حيث كان

^{٦٧} المصدر نفسه ٢٠٧

^{٦٨} ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها . تمام حسان ٢٠٥ .

^{٦٩} ينظر: المصدر نفسه ٢٠٠

^{٧٠} ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها . تمام حسان ٢٠١

^{٧١} الانصاف في مسائل الخلاف . أبو البركات الأنباري المسألة ٣٥٨١٢ . وينظر : شرح المفصل . ابن يعيش ٣٥٨١٢ .

^{٧٢} ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو . مهدي المخزومي ٢١٣ مما بعدها من صفحات

^{٧٣} شرح المفصل . ابن يعيش ١٤٥١١

تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل لفرق بين المعاني التي لولاها وقع ليس فالرفع إنما هو لفرق بين الفاعل والمفعول الذين يجوز أن يكون كل واحد منها فاعلاً ومفعولاً^{٧٤}).

في غير موضع واحد توقف تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها وبنها) متلمساً مقتربات تحليلية في الفكر اللغوي العربي القديم تقترب من مفهوم القيمة الخلافية، ولم ينطلق بهذه المقتربات إلى اكتشاف تغلغل هذا المفهوم في التراث العربي، فتلك المقتربات تنف مقضبة صدرت عن نفس استطرادي لدى حسان، إذ لم يعقد فصلاً أو مبحثاً يقارب فيه المدونة التراثية بمبادئ المنهج الوصفي وأدواته الإجرائية التحليلية، ومن جملة ما وقف عنده من مقتربات تراثية التقسيم الأصولي لدلالة الكلمة الذي تضمّن مفهوم الخلافة وهو نوع سلبي في التقسيم، وفي الموضع ذاته يوكل أنَّ مفهوم القيمة الخلافية التي تتكون منها الأنظمة اللغوية - يذكر بفكرة الخلاف التي قال بها الغراء ت ٢٠٧ هـ على حد تعبير حسان.^{٧٥} وينظر حسان أن الجرجاني في دلائل الإعجاز يشير إلى (الفرق) بين المعنى والمعنى، فهي بنظره إشارة ذكية تقترب من القيمة الخلافية^{٧٦}. وكان قد ورد من قبل عنده في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفي) هذا المصطلح (الفرق)، فقد نعت القيم الخلافية بـ (الفرق).^{٧٧}

وفي قراءته للأصول العربية اللغووية التراثية في كتابه (الأصول) لم ينطلق حسان نحو التفتيش عن مصاديق شكلية لذاك القيم الخلافية، فكتابه يخلو تماماً من أي محاولة من هذا النوع، ربما تحاشياً للإسقاط وتوخيأ للموضوعية، وعلى الرغم من ذلك ترد عنده (القيم الخلافية) في بعض الموارد البسيطة في لغة تقويمية شارحة، فهو يثنّى جهد النحاة العرب في التصنيف لأقسام الكلام على ضوء الأبواب مرتزقين - على حد ما يصف - على العلاقات الخلافية التي تضططر بوظيفة التمييز والتفريق بين صنفٍ وأخر، وهذا من شأنه - فيما يرى حسان - أن يحكم تماسك النحو ويجعل منه علمًا يتسم بالصناعة المضبوطة في ضوء ما يصطلاح القدماء^{٧٨}.

وال المقنقى أثر الفروق في المدونة التراثية يجد مصاديق كثيرة من العلل التي تطرد على هديها في تفسيرات النحوين و تحريراتهم فالسيوطى ت ٩١١ هـ ذكر أنَّ (الفرق) قد علل النحاة به أحكماماً كثيرة، منها رفع الفاعل ونصب المفعول به، وَ ضمُّ ناءِ المتكلّم ، وفتح ناءِ المخاطب وكسر ناءِ المخاطبة لفرق بينهن ، ولتوين التمكّن دخل لفرق بين ما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف ، وتوين التكثير يدخل لفرق بين الأسماء التكراة والمعرفة من المبنيات ، وكتابه أعلام البهائم بدخول الـ الفلان و الفلانة فرقاً عن أعلام الأناسي بدون الـ ، وفتح همة الوصل في أداة التعريف لكثره استعمالها فرقاً بينها وبين الهمزة الداخلة على الاسم وال فعل المكسورة في الاسم المضمومة في الفعل ، و حذف الناء من باب صبور وشكور فرقاً بين فعل بمعنى فاعل ، و فعل بمعنى مفعول ، نحو حلوبة وركوبة بمعنى ملوبية ومرکوبة ، ومن باب جريح وقتل فرقاً بين فعل بمعنى مفعول وبين فعل بمعنى فاعل كعلم وسميع ، وتغيير صيغة الفعل المبني للمجهول فرقاً بينه وبين الفعل المبني للمعلوم في مختلف تصارييف الأفعال وما يلحقها من زواائد فرقاً بين الأبنية^{٧٩}. وينظر ابن يعيش أن الاسميين ((قد يكونان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد وبناهما مختلف فيختص أحد البنائين شيئاً دون شيء لفرق إلا ترى أنهم قالوا (عَذْل) لما يعادل من المتعادل وعديل لما يعادل من الأناس والأصل واحد وهو عدل والمعنى واحد لكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر لفرق)).^{٨٠}

إنَّ كثيراً من التعليقات إذا نظرنا إليها من زاوية شكلية ترصد علاقة المعلل ببقية مكونات اللغة تغدو مقبولةً في ضوء المنهج الوصفي البنويي انطلاقاً من مبدأ الاختلاف ورصد أنساق النظم . فليس صحيحاً - فيما يرى البحث - أن يعمم الوصفيون من الباحثين العرب حكمهم بعدم وجاهة المنهج التعليلي الذي التزمته النحوين واللغويون العرب ، فما يأبه المنهج الوصفي هي تلك التعليقات التي لا تكشف النقاب عن بنية النظم ، فرَصْدُ الأسباب التعلقية وعللها المغيرة من أشكال اللغة في انحدارها التاريخي هو محل الاعتراض البنويي ، وهو الدافع إلى التمييز بين النظر التعاقيبي والتزامني ، فتلك التعليقات لا تُنْهَى بعمل النظم في لحظة راهنة ، فالتعليقات التزامنية التي تبحث عن الفروق المسؤولة عن إنشاء النظام وعلاقاته المحبوبة هي من صميم النظر التزامني^{٨١} .

^{٧٤} المصدر نفسه ١٤٢١١

^{٧٥} ينظر: اللغة العربية معناها وبنها. تمام حسان ٢٤

^{٧٦} ينظر المصدر نفسه ١٨٧ .

^{٧٧} ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفيّة . تمام حسان ١١٨ .

^{٧٨} ينظر: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب . تمام حسان ٥٩ .

^{٧٩} ينظر: الأشباه والنظائر . السيوطي ٣١٩-٣١٨١١

^{٨٠} شرح ابن يعيش ٨٣٦١

^{٨١} والحق أنَّ ليس كل علل الفرق عند النحاة العرب يمكن عدّها عللاً بنوية شكلية تسلط الضوء على خصوصية العنصر واختلافه ، فجملة كثيرة من علل النحاة المتعلقة بالفرق هي علل تعليمية ، فهم يصدرون بذلك عن منهج تعليمي ميسّر يسهل على المتعلم التفريق والتمييز بين مكونات التركيب والأبنية ، فال المتعلّم يسهل عليه إدراك الشيء بادراك نقيضه .

القيمة الخلافية في التحليل الصوتي

إنَّ القيم الخلافية التي أشار حسان إلى وجودها في الأصوات العربية هي التقابل بين المخرج والمخرج وبين الشدة والرخاوة والجهر والهمس والتخييم والتترقيق^{٨٢}. وهو يجعلها في مرحلة لاحقة من التحليل الصوتي ، فالمرحلة الأولى تتضمن الملاحظات المسجلة التي تثبت أنَّ اللغة المدرورة تشتمل على أصوات بعدد معين ولكن صوت صفة عضوية وسمعية ، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة **الشكل الصوتي** التي تتضمن تلك المقابلات أي القيم الخلافية^{٨٣} ، فقد تشتهرك عدة أصوات في مخرج واحد ف تكون الصفة التي تفرق بين صوت آخر قيمةً خلافيةً تحدُّ لكل صوتٍ كيانه ، فالباء والميم يشتراكان في علاقة عضوية في المخرج الشفوي وصفة الجهر ويفترقان بالقيمة الخلافية من حيث الأنفية والشدة وعدمهما^{٨٤} . فالقيمة الخلافية - فيما يرى حسان - تضطلع في أي نظام لغوي باختلاف الوظيفة التي تؤديها الوحدة في النظام ، فالآصوات الصحاح والعلل منشأ التقابل بينها مراده الاختلاف الوظيفي^{٨٥} . وتضطلع القيم الخلافية أيضاً بإحداث تقابلات بين الصحاح والصحاح وبين العلل والعلل ، فالجهر والهمس قيمتان خلافيتان تفترقان بين الصحيح والصحيح لا بين العلل لأنها مجهرة كلها في العربية الفصحي^{٨٦} .

لقد حضر مفهوم التقابل في البعد الوصفي التحليلي للأصوات العربية في الدراسات الصوتية بنحو ملحوظ أكثر من حضور مفهوم القيمة الخلافية نظرياً أو تحليلياً في بقية المستويات^{٨٧} ، ومن الجدير بالذكر أنَّ مفهوم التقابل الفونيقي هو أبسط الوحدات في التحليل اللغوي ، وعلى الرغم من أهميته في التحليل إلا أنَّ النتائج المترتبة على ضوئه لا تبتعد عما انتهت إليه الدراسات العربية التراثية في تحليل الأصوات والتمييز بينها استناداً لفارق بين الصفات والمخارج ، هذا على صعيد الجانب التطبيقي الذي يروم وصف اللغة العربية على هدى المنهج الوصفي ، أما على صعيد الجانب النظري المبشر والممهّد نظرياً للمنهج الوصفي فقد اهنت الدراسات العربية بالتفريق بين اللغة والكلام والتمييز بين المستويات وتحديد وحدات التحليل اللغوي واعتماد المستوى المنطوق دون المكتوب ؛ من دون أن تولي هذه الدراسات عنايةً تذكر لمفهوم القيمة الخلافية وأثرها في هذه المبادئ النظرية ، وإنْ حضرت لا تقتصر إلا على تأصيل مبدأ التقابل في التحليل ، ولا يمتد النظر إلى أثراها المعرفي (الابستمولوجي) في بناء النظرية البنوية الوصفية ، فالتفريق بين اللغة والكلام وعد اللغة شكلاً لا مادةً واختيار اللغة بوصفها نظاماً للبحث اللساني يرتكز جله على مبدأ القيمة الخلافية ، وهذا الأمر يشي بعدم الوعي لأهم المرتكزات المعرفية (الابستمولوجية) التي يستند عليها علم اللغة البنوي بل حتى بعض الدراسات الحديثة التي عكفت على الاهتمام بالجانب المعرفي للسانيات البنوية لم تحفل بأثر القيمة الخلافية في النظر المعرفي^{٨٨} . إنَّ القيم الصوتية لا تقتصر على التقابل في الصفات ، فهي إلى جنب ذلك تتشكل من موقع أو ترتيب الصوت بين الأصوات في بنية الكلمة ، أي من توزيعها في المحور الأفقي داخل الكلمة ، مما نعته حسان بالقيم الصوتية هو تقابل صوتي ، وبنحو أدق هو تقابل بسمة تميزية واحدة من سمات الفونيم .

القيمة الخلافية في التحليل الصرفي

وثمة توصيف غير دقيق لدى حسان في معرض حديثه عن أثر العلاقات والقيم الخلافية في النظام و هو في الوقت الذي يؤكّد فيه أهميتها في النظام غير انه يقطع بأهمية القيم الخلافية على العلاقات الرابطة بين العناصر في النظام فقد نصَّ على ذلك مثيرةً : ((القيم الخلافية وهي المقابلات أو نواحي الخلاف بين المعنى والمعنى أو بين المبني والمبني أهم بكثير جداً من العلاقات الرابطة لأنها أقدر من تلك العلاقات على تحقيق أمن اللبس وهو الغاية القصوى للاستعمال اللغوي ، فإنه ليتمكن الرّعم أنَّ كل نظام لغوي يبني أساساً على مجموعة من القيم الخلافية التي بدونها لا يكون اللبس مأموناً ولا الكلام مفهوماً^{٨٩})) .

وممكن عدم الدقة في قوله هذا أنه لا يمكن الفصل بين العلاقات والقيم الخلافية ، و ((القيمة تصاغ باعتبارها جملة العلاقات بين العناصر التي تتجاوز العناصر ذاتها في باب المدلولات أو في باب الدالات أو العلامات))^{٩٠} ، فالقيمة الخلافية هي مقاييس إجرائي تُثْبِتُ فيها أهمية العناصر المشكلة للنظام في إطار علاقاتها مع بعضها الآخر ، إلى جنب أنَّ مفهوم النظام

^{٨٢} ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها. تمام حسان . ٦

^{٨٣} ينظر المصدر نفسه ٦٧

^{٨٤} ينظر المصدر نفسه ٣٥

^{٨٥} ينظر المصدر نفسه ٦٨

^{٨٦} ينظر المصدر نفسه ٧١

^{٨٧} ينظر مثلاً: دراسة الصوت اللغوي . أحمد مختار عمر ٣٢٦-٣٩٥ . و ينظر: علم الأصوات . كمال بشر ٣٩٤-٣٩٥ .
^{٨٨} ينظر : الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية . البنوية والتوليدية . محمد محمد العريي إذ لم يأبه بمفهوم القيمة بقدر ما أهتم بمفهوم البنية والنحو ممتدًا بمنهج حفرى(أركيولوجي) باحثًا عن الإطار النظري للعلوم المعرفية المجاورة للسانيات الذي استمد منها سوسير فكرة النظام . ينظر صفحة ٦٦ إلى نهاية القسم الأول من دراسته هذه التي خصصها - في قسمها الأول - للسانيات السوسيوية والبنوية .

^{٨٩} ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها . تمام حسان . ٣٤

^{٩٠} مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة . كاترين فوك و بيار لي قوفيك ٢٢

هو ليس حصيلة جمع عناصر مختلفة وضمها إلى بعضها الآخر بل هو محصلة علاقات بين العلامات والعناصر ، والمأخذ الثاني هو تأكide قدره هذه القيم على تحقيق أمن اللبس ، وهذا الفهم لا يوافق الإطار النظري لسويسير الذي ينفي بالقيم الخلافية مسؤولية تكوين النظام انتلاقاً من مقوله أن ما في اللغة إلا الاختلاف بين عناصرها. إنَّ أمن اللبس هو إجراء تحليلي عمَّد إليه النحاة من قبل لكن لإجراء اختباري بين تركيبين يتضح في أحدهما استناده على عنصر متغير عن التركيب المقابل مما يدل على أنَّ منطقهم من وراء ذلك منطق وظيفي لا يتجاوز أحاديث الوحدة الإنسانية التركيبية التي قد يوجد ما يشابهها في بعض التراكيب ، ولا يتحطى عندهم ذلك الإجراء النظر إلى اللغة بوصفها نظاماً ، وربما اهتمام حسان بجانب المعنى وافق منطق النحاة العرب فأفاد منهم ، فابتعد مفهوم القيم الخلافية عن أصله البنوي السويسري في التحليل .

ويرى تمام حسان أنَّ اللغة تُعِيرُ عن المعاني الصرفية بوساطة المبني الصرفية وهي بذلك تلأجاً إلى أمن اللبس بين مبني وأخر وسليتها بذلك هو القيم الخلافية ، فقد تكون هذه القيم تقابلاً بين الحركة والمد نحو فعل وفاعل ، أو تقابلاً بالتشديد نحو فعل وفعل ، أو تكون القيم مقابلة التجدد بالزيادة نحو فعل واستعمل . إنَّ اللجوء إلى أمن اللبس لا يحصل دائماً فموارد اللبس محدودة فيكون حضور القيم محدوداً ومحصوراً ، فهو ينوه إلى ذلك قائلاً ((فإذا أحببت اللغة العربية التخالف بذلك لأنه يعين على أمن اللبس بواسطة ما يهيئه من المقابلات أو الفروق بين مخالفين أي بواسطة استخدام القيم الخلافية))^{٩١} . إنَّ مستهل عبارته (إذا أحببت اللغة العربية التخالف) يوحى بأنَّ اللغة قد لا تحب التخالف ، أو لا يحصل ذلك دائماً فهي تحنج إليه وتحبه في مواضع ، وعلى هدى اللسانيات البنوية السويسرية فإنَّ اللغة لا تتضمن سوى الاختلافات بل كينونة اللغة التي تقوم عليها هي القيم التي هي حاضرة أبداً في اللغة الأمر الذي يدل عدم دقة ما ذهب إليه حسان .

لقد جعل حسان القيم الخلافية مكوناً من مكونات النظام الصرفية فهي الجزء ذو التسلسل الأخير ، فقد قدَّم أولاً المعاني الصرفية وثانياً الأبنية ومن ثم القيم الخلافية ، وهذا الأمر يشي بعدم الوعي لآلية بناء النَّظام وعدم اكتناف آخر القيم الخلافية في ذلك البناء ، فمهمة اللساناني الوصفي أنْ ينطلق من وحدة تحليلية تجزئية تتسمج مع النَّظام الذي تعمل على وصفه أي المستوى الصرفية ، فالقيمة الخلافية ليست مفهوماً يعمل بمعية الوحدة أو شيئاً يضاف إليها ليتمثل معاً بنية النَّظام ، بل القيمة من شأنها أنْ تخبر كفاءة الوحدة التحليلية التي تنشأ من التحليل ، وتنكشف مدى مطابقة هذه الوحدة لواقع اللغة الموصوف ، وتبين الأثر الوظيفي لها في النظام من خلال تقابلها مع نظائرها من وحدات المستوى الموصوف ضمن النَّظام اللغوي الواحد ، فالوحدة أولاً وعلاقتها مع بقية الوحدات ولا شيء سوى هذا المفهوم في الكشف عن النظام ، وسيطر اللساناني البنوي هو تجزئة السلسلة الكلامية إلى وحدات تحليلية مرتكزاً بذلك على آليتي المطابقة أولاً أي مطابقة الوحدة لواقع اللغة ، والآلية الثانية المقابلة التي تعزل الوحدة عن نظائرها الأخرى ضمن النَّظام الواحد وتسلط الضوء على فكرة الاختلاف ، والآليتان تتحولان ضمن إطار واحد هو مفهوم القيمة الخلافية ، هذا على الصعيد النظري الذي لم يُوقَّف حسان فيه باستحضار القيم الخلافية وإدراك أثرها الوظيفي . أما على صعيد الجانب الإجرائي الوصفي للبنية الصرفية العربية ، فالوحدة التحليلية في النظام الصرفية هي المورفيم ، وحسان يستعمل هذا المصطلح في حديثه عن النظام الصرفية ويرد عنده بما يصدق على مفهوم الأبنية الصرفية وصيغها الواردة في الموروث العربي التراثي ، وفيما يتعلق بالتنظيم الصرفية فتتمام حسان يستحضر الأبنية الصرفية عند العرب ويعمل على جدولتها في بعدين عمودي ورأسي ليدل على أنَّ تلك التقاطعات في العمودين هي المسؤولة عن إنشاء تلك الوحدات ، وهذا الصنيع لا يتوافق مع المنهج الوصفي الذي يحتم على الدراس الواصف أنْ يعمد هو إلى اكتشاف الوحدة الصرفية بنفسه .

فالوحدات الصرفية هي وحدات مكتشفة من الصرفين العرب قبله ، فهو قام بإدخالها في جدوله صورية فقط ، مما يؤكِّد عدم إفادته من (مفهوم القيمة الخلفي) على العكس مما نوه به ، فالعنور على وحدة تحليلية ليس أمراً سيراً ، فهو ينبع من الملاحظة ومحاولة الوضع وإعادة النظر والتجريب ؛ وصولاً إلى وحدة تحليلية يتناولها اللساناني الوصفي . وأآلية القول ترتكز على مبدأ المطابقة للغة الموصوفة ، والتقابل بين الوحدات بما يحقق المغایرة . وهذا المبدأ يتعانى مفهوم القيمة الخلافية ، فالبلاء مما انتهى إليه الآخرون من الصرفين العرب في تبني الوحدات الصرفية يعني أنَّ مفهوم القيمة الخلافية غائب أصلًاً عنده في البعد التحليلي الإجرائي للنَّظام . نعم يجد الفاحص إشارات وردت عنده في التقابل بين بعض الأبنية الصرفية ، ولكن تلك الإشارات مثلت مصادقاً يدل على مفهوم التقابل لا مرتكزاً نظرياً يعود عليه في تبني وحدة وتقدير وحدة مغایرة لها ، فالأبنية التي وردت في كتابه هي هي الأبنية التي انتهى إليها العرب من قبل . وما تجدر الإشارة إليه أنه قدم المعاني ثم الأبنية الصرفية ومن بعدها قدم القيم بوصفها منطلقات النَّظام مما يشي بأنَّ ثمة فصلاً بين المعاني والشكل ، وهذا ما يأبه المنهج البنوي الذي لا يبيح الفصل بينهما ، فهما متلحمان في الوحدة الواحدة كوجهي العملة النقبية التي لا يمكن فصلهما عن بعضهما وإلا فقدت العملة قيمتها وكينونتها . إنَّ هذا المفهوم لا يجهز على صنيع العرب ويقلل من كفاءة أنموذجهم في وصف أبنائهم ؛ لكنه لا ينسجم مع المنطلقات البنوية الصرفية الحديثة ، والصرفيون العرب أنفسهم امترج الحديث عندهم حول الأبنية بمعانيها ، فالفصل بينهما فصل اعتباري لا تحليلي اجرائي . ثم إنَّ فكرة الأبنية هي الأخرى لا تنسجم مع مفهوم المورفيم الذي يتلحم ببناء المعجمي فالأبنية الصرفية المجردة عن دلالتها المعجمية التعينية التي لجأ إليها العرب فيما مضى تتطلب من فكرة الأصول الاشتقاقية القائم عليها الجذر اللغوي الذي يولد الأبنية ، وهذا الأمر ينسجم مع العربية ذات الاشتقاء الداخلي في الصيغ الصرفية ، مما قد يبدو مسogaً عند التحويلين العرب ، وحسان تناه ولم بنوه

^{٩١} ينظر المصدر السابق ٢٦٥.

بالاختلاف مع الإطار النظري اللغوي الحديث الذي ينقطع مع الوحدات الصرفية (الأبنية) التي تبدأ منها ، فاللغات الهندوأوروبية هي لغات إصاقية ومفرداتها الصرفية تختلف عن الأبنية العربية فقد يكون هذا مسوغاً للاختلاف.

القيم الخلافية في التحليل النحوي

وحيثما حاول تمام حسان الكشف عن مكونات النظام النحوي فقد وقع في نفس المطب المنهجي الفادح الذي وقع فيه فيما يتعلق بمكونات النظام الصرفي ، فالقيم الخلافية كانت شيئاً مضافاً إلى مكونات ومبان سابقه عليه ، فهو يقع في مرحلة أخيرة ، فالنظام النحوي لديه يبني على أسس هي مجموعة من المعاني النحوية المتعلقة بمعاني الجمل والأساليب ؛ ومجموعة من معاني الأبواب النحوية المفردة كالفاعلية والمفعولية والاضافة ؛ ومجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني مثل الإسناد والتبعية والتخصيص التي يسميها بالقرائن المعنية . ويكون النظام النحوي أيضاً من قرائن لفظية تشمل الحركات والحرروف الإعرابية والأبنية الصرفية وأخيراً وفي المرتبة الخامسة تأتي القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد العناصر المتقدم ذكرها و بقية أفرادها^{٩٢}. فثمة إكثار وتوسيعة لأسس يمكن أن ندعها واحدة ؛ فمعاني الأبواب النحوية لا يمكن فصلها عن القرائن المعنية فالفاعلية والمفعولية لا تتفاوت عن باب الفاعل والمفعول به ؛ وكذلك التخصيص والصفة والخبر والاسناد ، حتى القرآن اللفظية كالصيغة والعلامات الإعرابية فهي متاحة بباب النحوي . ولا يخفى ما في مصطلح الباب النحوي من استحضار وتوظيف لمنجز النحاة العرب في تقسيمهم للوحدة الاستنادية (الجملة) إلى وحدات نحوية منفردة نتعتها بالأبواب ، فهو يريد بذلك الصنف النحوي الذي يشغل موقعاً في الجملة مع أصناف أخرى ، ولا يخلو هذا الصنيع من مواجهة ، نعم إنَّ مصطلح الباب عند النحاة العرب ينصرف إلى الوحدات التحليلية النحوية المكونة للتراكيب ولكنه في الوقت نفسه ينصرف أيضاً إلى فضايا دلالية عامة لا تقتصر على الوحدات الشكلية ، فثمة بذائل تعبيرية يمكن أن تضطلع بالدلالية الاصطلاحية التي يريد تمام حسان أن يضطلع بها الباب ، ولعل أكثرها انسجاماً مع مباديء المنهج الوصفي البنوي هو العنصر النحوي (أو الصنف النحوي) لما لمفهوم العنصر النحوي من دلالة إيجابية تستحضر النظام الذي هو مجموعة من العناصر المرتبطة بعلاقة ما.

وانطلاقاً من مفهوم العنصر النحوي تتعلق المؤاخذات التي يسجلها البحث على تمام حسان ، فقيمة العنصر تتآتى من خلال موقعه في ترتيب العناصر النحوية ، فالسلسلة الخطية للكلام تتشكل بتتابع تظهر فيها العناصر النحوية بترتيب معين متباين ، وهذا التباين ينشئ التقابل النحوي بين عنصر وآخر ، فسوسير يرى القيم النحوية تنشأ من العلاقات التي ينعتها بـ (العلاقات المستنكماتية) الأفقية ، من هنا يتضح أنَّ تأصيل مفهوم الباب (العنصر النحوي) ينبغي أن ينطلق من مبدأ القيمة وال مقابل اللذين يتضمان في علاقات النظام بأكملها التي تتقسم إلى وحدات نحوية بسيطة في الممارسة الإجرائية التحليلية الأمر الذي يريد أنْ يؤكده البحث أنه ليس صحيحاً أنْ تنتهي بالقيم والمقابلات الخلافية من مكونات النظام بل ينبغي أنْ تبدأ بها في الكشف عن العناصر النحوية (الأبواب) . والحق أنَّ سوسير لم يشغله كثيراً بإلقاء الجانب النحوي أهمية في التحليل ورصد قيمه وآلية التمييز بين وحداته المكونة بل أرسى مفاهيم ابستمولوجية عامة تصدق على الأنظمة الفرعية (المستويات) المكونة لنظام اللغة ، فقد أولى جل اهتمامه الكلمة في جانبها المعجمي الدلالي مبيناً عمل القيم اللغوية وال مقابل في النظام ، وفلسفته المنهجية التزمانية ؛ وبساطة الكلمة بوصفها وحدة تحليلية قياساً بالعنصر النحوي ، فالأخير يجنب نحو التعقيد ، فالقيم وال مقابلات النحوية قد لا تسعف طبيعة المحاضرة الإحاطة بها فلا يمكن أنْ نعزل منجز سوسير عن ظرفية الbeth والتلقى ، فقناة الإيصال مؤطرة بمحدودية الوقت والتلقى .

أما على صعيد الجانب التطبيقي الإجرائي في الكشف عن مكونات النظام النحوي للغة العربية فحسان لم ينطلق بالآلية وصفية لمكونات النظام ورصد علاقتها وقيمها الخلافية ثم تحليل وحداتها بالارتكاز على المقابلة والمطابقة القيمية ، فقد استحضر المنجز الوصفي للتراث العربي حول النظام النحوي ؛ مقدماً إياه بلغة نظرية شارحة أراد لها أنْ تتسجم مع مقررات المنهج الوصفي الكاشف عن أنظمة اللغة الفرعية ، فمن الطبيعي أنَّ تغيير القيم الخلافية بوصفها مرتكزاً نظرياً تحليلياً يكشف علاقات النظام ويرهن على مطابقة الوحدات لكيانات اللغة في نظامها العربي مثلاً حصل مع النظام الصرفي.

القيمة الخلافية في المعجم اللغوي

يرفض تمام حسان في كتابه (مناهج البحث في اللغة) كون القيم الخلافية يرتكز عليها البحث المعجمي قياساً ببقية الأنظمة اللغوية الأخرى التي ترتكز عليها في البحث اللغوي ف ((الدراسات اللغوية كلها ترتكز اهتماماتها على المعنى ، ويأخذ المعنى في الأصوات صورة القيم الخلافية بين الصوت والصوت ، وفي التشكيل صورة هذه القيم بين الحرف والحرف ، وبين المقطع والمقطع ، وبين النبر والنبر*) ، وبين النغمة والنغمة ، وأما في الصرف فيبدو في صورتها بين الصيغة والصيغة ، وفي النحو بين الباب والباب . وأما في المعجم ، فالامر مختلف لأنَّ المعنى المعجمي قلماً يأتي بيانه على نمط سلبي ، وإنما يشرح دائماً بطريقة إيجابية))^{٩٣}.

^{٩٢} ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها . تمام حسان ١٧٨

• وما يقتضي الإشارة إليه هو ان النبر في العربية ليس من شأنه أن يخلق قيمة خلافية ، فالمعنى المعجمي لا يتغير وكذلك المعنى الوظيفي لا يتغير موازنة باللغات الهندوأوروبية ، فالضغط على مقطع معين في الكلمة يعطيها دلالة الاسم ، والضغط على مقطع آخر في نفس الكلمة يعطيها دلالة الفعل ، نعم نبر المقطع في العربية والخلاف فيه من

إنَّ ثمة معاييرًا وأسساً ارتكز عليها النَّظرُ المنهجيُّ عند تمام حسان في تمييز أنظمة الصوت والصرف والنحو ، وعلى هدى هذه المعايير لم يعد تمام حسان المعجم نظاماً من أنظمة اللغة لعدم اتسامه بأحدتها ، وتلك المعايير لها دخلٌ مهمٌ بمفهوم القيمة الخالفة بنحو مباشر أو بنحو غير مباشر الأمر الذي يثبت أنَّ التوفيق قد جانب تمام حسان في مسألة عدم عد المثلث نظاماً من أنظمة اللغة ؛ على الرغم من وعيه النظري وجده المنهجي في الكشف عن أنظمة الصوت والصرف والنحو . ويلوح للبحث وعلى هدى المعايير نفسها وبتوظيف مفهوم القيمة الخالفة أنَّ المعجم نظام من أنظمة اللغة مما يشي بعدم توفيق حسان في الافتادة من معاييره التي اختطها في التحليل اللغوي ، وأولى تلك المعايير هي العلاقات العضوية والقيم الخالفة بين المكونات فقد أشار قائلًا : ((حين نسمى أفكاراً مرتكبة نظاماً فلا بد أن تكون بين بعضها وبعض علاقات عضوية معينة وكذلك أوجه خلاف بين كل واحد منها وبين الأخرى بحيث تؤدي كل واحدة منها في النظام وظيفة تختلف عن الأخرى))^{٩٤} . إن ما ينتهي إليه حسان تعويلاً على هذه المسلمة هو عدم وجود علاقات عضوية بين كلمات المعجم فقد يكون بين جملة من هذه الكلمات علاقة اشتراقية لا شتراكهما في أصول المادة المعجمية ولكن العلاقة الاشتراقية تختلف عن العلاقة العضوية فالعلاقة العضوية لكل وحدة من وحدات النظام تدخلها في علاقة خالفة مع بقية وحدات النظام^{٩٥} . فالأسم - كما يؤكد تمام حسان - يدخل في علاقة نحوية خالفة تميزه عن بقية أقسام الكلام ، وكذلك الجمع والتذكير ، فكل معنى من هذه المعاني يدخل في علاقة تصريفية تتناشأ عنها قيم خالفة تقابل المعانٰي الآخر في إطار النظام الصرفي العربي الواحد ، فالمعجم - فيما يذهب إليه حسان - لا تدخل كلماته في إطار العلاقات العضوية فلا يُعد نظاماً^{٩٦} .

والذي يُعْجِبُ منه البحثُ أنَّ أصل فكرة القيمة الخالفة قد اكتسبت دعامةً نظريةً قويةً من خلال مناقشة سوسير قضية مفرداتية معجمية تمحورت حول الترافق الذي لم يبرهن من خلالها على مفهوم القيمة حسب بل برهن على نسبة القيم اللغوية بين مجتمع وأخر ونسبة اللغات في تمثيلها الفكر . فكيف غاب هذا الإجراء النظري المهم عن كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) في الوقت الذي حضرت منطلقات بنوية ووصفية لديه وبوعي متقدم ورائد على التقنيات العربية الأخرى التي اقتبست منه وفادت ! فأعمال حسان يمكن تعمتها بأنها نصوص منهجية مؤسسة للإطار النظري للمنهج الوصفي في الدراسات العربية . وفيما يبدو للباحث أنه كان معيناً بوضع آلية بنوية تضبط توزيع المتن اللغوي والمفردات ضمن المعجم الصوري . وثمة فرق بين المعجم الذهني والمعجم الصوري فالآخر يخضع لكتفيات منهجية عدة في توزيع المادة وليس من نظام قسري يحتم على المادة المعجمية أن تتوزع في ضوئه . أما المعجم الذهني فيلتزم مع أنظمة اللغة الأخرى بنظام علائقى ، وهذا النظام يمثل مرحلة مهمة لا يُعد إنشاء الكلام وبناء الجمل سليماً من غيرها .

وثاني تلك المعايير هو صلاحية النَّظام للجدولة ، فكل معنى بعد رأسى وبعد أفقى والبقاء بعد الرأسى بالبعد الأفقى تكون على إثره وحدة من وحدات النظام^{٩٧} .

وهو يرى ((إن المعجم لا يمكن أن يوضع في صورة جدول لأنه ... تقصيه العلاقات العضوية بين مكوناته ومن شروط إمكان أي جدول أن يكون بين مكوناته هذه العلاقات العضوية... وإذا كان المعجم غير صالح للجدولة فلا يمكن أن يكون نظاماً لغويًا))^{٩٨} . ومن خلال استحضار المؤاخذة السابقة التي سجلها البحث من كون أنَّ أصل القيمة الخالفة انبثقت على يد سوسير من قضية مفرداتية معجمية ؛ يمكن التأكيد أنَّ القيم الخالفة حاضرة في المفردات في التصور اللساني البنائي .

وقد أفادت اللسانيات البنوية الدلالية من مفهوم التقابل فابتُقَّ المنهج التحليلي التكويني للمفردات الذي ينطلق بتحليل المفردة إلى سمات معنوية عديدة قد تشتراك مع مفردة أخرى، بيد أنهم يختلفان بسمة فارقة تشكّل تقابلًا في المعنى ، الأمر الذي يتبع إحلال أي من المفردتين المتقابلتين محل الأخرى في سياقها التركيبى^{٩٩} . صحيح أنَّ الدراسات اللسانية البنوية في أبعادها التطبيقية لم تضع معاجم صورية يقْصُّنْ توزيع المادة المعجمية فيه الإطار النظري للقيم الخالفة المشكلة لنظام المعاجم ؛ حتى على صعيد الجانب النظري لم تشغّل اهتمامها بدراسة تفصيلات تكشف عن العلاقات العضوية وكيف تلتئم في نسق بنائي واحد . وفي حقبة اللسانيات التوليدية تبلورت بنحو أكثر قضية المعجم الذهني بوصفه مكوناً من مكونات اللغة ، ولقد عُثِّيَتْ بمراحل توليد الجملة في الذهن ، وكان المعجم الذهني مكوناً مهماً في إنشاء الجملة وتوليدها إلى جانب المكونات الصوتية والمورفولوجية والتركمانية^{١٠٠} .

النبر و عدمه يضفي عليها معانٰي انتفالية عاطفية ولكن المعانٰي المعجمية والوظيفية نحوية في صورها البنوية لا تتغير.

^{٩٣} مناهج البحث في اللغة. تمام حسان ٢٢٣-٢٣٢ وينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية . تمام حسان ١٢٠ - ١٢١.

^{٩٤} اللغة العربية معناها ومبناها . تمام حسان ٣١٢

^{٩٥} ينظر المصدر نفسه ٣١٢

^{٩٦} ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها . تمام حسان ٣١٣

^{٩٧} ينظر المصدر نفسه ٣١٢

^{٩٨} المصدر نفسه ٣١٣

^{٩٩} ينظر: مدخل إلى علم الدلالة الألسنى . موريس أبو ناصر . ٣٦ مجلة الفكر العربي المعاصر. العدد ١٩١٨ سنة ١٩٨٢ .

^{١٠٠} ينظر: جوانب من نظرية النحو . نعوم جوم斯基 ١١٠-١١١ .

أما ثالث المعايير التي يرفض حسان في ضوئها كون المعجم نظاماً هو أنَّ النظام نظراً للطابع العضوي بين عناصره لا يتبع للغة أن تستعيض من لغة أخرى أحد صواتها أو صيغها الصرفية أو أي علاقة نحوية من خارجها ، لينتهي حسان إلى أنَّ اللغة العربية قد افترضت مفردات كثيرة من لغات شتى الأمر الذي يؤكُد أنَّ المعجم لا يمكن أن يُسم بالنظام^{١٠١} . إنَّ افتراض الألفاظ ينطلق من وجود فجوة معجمية داخل اللغة فستعيض ما من شأنه أن يردم تلك الفجوة فتحول إلى جزء من النظام ، ولا يمكن طرحه أو الاستعاضة عنه بوجود بديل تعبيري آخر ، ولا يقتصر الأمر على الاستعارة والاقتران بل إنَّ اندثار كثير من ألفاظ اللغة أمر يصب إلى جنب الأمر الأول في حقيقة مفادها أنَّ المنهج الوصفي ينبغي أنْ شاد ركائزه على مبدأ التزامن ، أي رصد عناصر النظم تبعاً لحالة ساكنة مفترضة مؤطرة بإطار زمان معين ومكان محدد ، فالائرُ الوظيفي للقيم الخلافية في اللغة ونظمها إنما يتجلّى في مبدأ التزامن ، ولا يقتصر الأمر على اندثار المفردات في الحقب التعاقبية الزمنية بل إنَّ المفردات ودلالياتها هي أكثر جوانب اللغة عرضة للتغيير ، فهل يمكن أنْ نقطع بعدم انتهاء مفردات (دينار، استبرق، سفرجل) إلى متن اللغة لأصولها التاريخية غير العربية؟ ولكن الأمر يوجه بأنَّ القيم الخلافية الدلالية المفرداتية هي أكثر القيم عرضة للتغير.

وبنحو عرضي يتوقف تمام حسان عند مسألة الترافد من خلال حديثه عن المتطلبات المنهجية في تقديم المادة المعجمية من بيان للشواهد وإيضاح نطق المفردات وهجائها ليقرر أنَّ شرح المعاني ينبغي أنْ يتحاشى إيضاح المعنى بالترافق ، فالترافق عنده مشكوك في أمره ، فالألفاظ المترافقية هي ألفاظ متقاربة في المعنى^{١٠٢} ، والأمر المهم الذي ي يريد البحث أن ينوه به هو أنَّ فكرة القيمة الخلافية التي من شأنها أنْ تلغي الترافد تبعاً للآلية التي أوضحتها سوسيير في محاضراته قد غابت لدى حسان في هذا الموضع الأمر الذي يؤكُد أنَّ التوظيف المنهجي لمفهوم القيمة الخلافية عند تمام حسان لم يكن توظيفاً دقيقاً ، ولم يستحضر مبادئه الإشكالية وأبعاده الإجرائية في التطبيق بنحو سليم ؛ فهذه سمة الريادة ، وإلى محاولة ريادية تسلم من التعرّض؟

المصادر

- ١- اتجاهات البحث اللساني . ميلكا إيفيتش . ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح ، وفاء كامل فايد . نشر المجلس الأعلى للثقافة . مصر . الطبعة الثانية بـ تـ ط .
- ٢- الإحکام في أصول الأحكام . سيف الدين على بن أبي على بن محمد الأدمي ت ٦٣١ هـ . تحقيق عبد الرزاق عفيفي . نشر المكتب الإسلامي . الرياض . الطبعة الثانية . ١٤٠٢ هـ .
- ٣- الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية . البنوية والتوليدية . محمد محمد العمري . دار أسماء . عمان الأردن الطبعة الأولى . ٢٠١٢ .
- ٤- الأشباء والنظائر في النحو . جلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . بـ تـ ط .
- ٥- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب . تمام حسان . عالم الكتب . القاهرة . ٢٠٠٠ .
- ٦- الألسنية العربية . (الألسنية ١) . ريمون طحان . دار الكتاب اللبناني . بيروت . لبنان . الطبعة الثانية . ١٩٨١ .
- ٧- الألسنية (علم اللغة الحديث) . قراءات تمهيدية . ميشال زكرييا . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر . بيروت لبنان . الطبعة الثانية . ١٩٨٥ .
- ٨- الألسنية . الفروع والمبادئ والمصطلحات . هيايم كريديه . بيروت . لبنان . الطبعة الثانية . ٢٠١٢ .
- ٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الصربيين والكوفيين . أبو البركات الانباري ت ٥٧٧ هـ . دار إحياء التراث العربي . مصر . مصر . الطبعة الرابعة .
- ١٠- البحث عن فردينان دو سوسيير . ميشال أريفيه . ترجمة محمد خير محمود البقاعي . دار الكتاب الجديد المتحدة . ليبية . الطبعة الأولى . ٢٠٠٩ .
- ١١- البحث النحوي عند الأصوليين . مصطفى جمال الدين . دار الرشيد منشورات وزارة الثقافة والإعلام . بغداد . ١٩٨٠ .
- ١٢- البنوية في اللسانيات . الحلقة الأولى . محمد الحناش . دار الرشاد الحديثة . الدار البيضاء . بـ تـ ط .
- ١٣- جوانب من نظرية النحو . نعوم جومسكي . ترجمة مرتضى جواد باقر . منشورات جامعة البصرة . ١٩٨٥ .
- ١٤- دراسة الصوت اللغوي . أحمد مختار عمر . عالم الكتب . القاهرة . ٢٠٠٤ .
- ١٥- دور الكلمة في اللغة . ستيفن أولمان . ترجمة كمال بشر . دار غريب . القاهرة . الطبعة الثانية عشرة . بـ تـ ط .
- ١٦- سوسيير والألسنية . محمد الشواوش . ضمن كتاب: أهم المدارس الألسنية . عبد القادر المهيري وأخرون . منشورات المعهد القومي لعلوم التربية . تونس . الطبعة الثانية . ١٩٩٠ .
- ١٧- شرح المفصل . موقف الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ت ٦٤٣ هـ . تحقيق أحمد السيد سيد أحمد . المكتبة التوفيقية . القاهرة مصر . بـ تـ ط .
- ١٨- العربية وعلم اللغة البنوي . دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث . حلمي خليل . دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية . ١٩٨٨ .

^{١٠١} ينظر: اللغة العربية معناها وبناؤها . تمام حسان ٣١٤
^{١٠٢} ينظر المصدر نفسه ٣٢٩

- ١٩- علم الأصوات . كمال بشر . دار غريب . القاهرة ٢٠٠٠ .
- ٢٠- علم الأصوات العام . أصوات اللغة العربية . بسام بركة . مركز الإنماء القومي . بيروت . لبنان بـ تـ طـ .
- ٢١- علم الدلالة . فـ . بالمر . ترجمة مجید عبد الحليم المشطة . مشورات جامعة الموصل . العراق ١٩٨٥ .
- ٢٢- علم اللغة العام . فردیناند دی سوسر . ترجمة یونیل یوسف عزیز . دار الشؤون الثقافية بغداد ١٩٨٥ .
- ٢٣- فردیناند دی سوسر (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات) . جوناثان كلر . ترجمة عز الدين إسماعيل . المكتبة الأكاديمية . القاهرة . الطبعة الأولى ٢٠٠٠ .
- ٢٤- الفروق اللغوية . أبو هلال العسكري تبعد ٣٩٥ هـ . تحقيق أبي عماد زكي البارون . المكتبة التوفيقية . مصر . بـ تـ طـ .
- ٢٥- قاموس اللسانيات . عبد السلام المسدي . الدار العربية للكتاب ١٩٨٤ .
- ٢٦- اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة . نعمان بوقرة . عالم الكتب الحديث عمان الطبعة الأولى ٢٠٠٩ .
- ٢٧- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقديّة في قضايا التقلي وإشكالاته . حافظ إسماعيلي علوى . دار الكتاب الجديد المتحدة . بيروت . ليبيا . الطبعة الأولى ٢٠٠٩ .
- ٢٨- اللسانيات والدلالة . منذر العياشي . مركز الإنماء الحضاري . الطبعة الثانية ٢٠٠٧ .
- ٢٩- اللغة بين المعيارية والوصفية . تمام حسان . عالم الكتب . الطبعة الرابعة القاهرة ٢٠٠٠ .
- ٣٠- اللغة العربية معناها ومبناها . تمام حسان . الهيئة العربية للكتاب ١٩٧٣ .
- ٣١- اللغة والمعنى ومعنى الكلمة : علم الدلالة آ. كروز . ضمن الموسوعة اللغوية . الجزء الأول تحريرن . يـ . كولنج . ترجمة محـي الدين حـميـدـيـ . وـعـدـ اللهـ الحـمـيدـانـ . نـشـرـ جـامـعـةـ الـمـلـكـ سـعـودـ . الـرـيـاضـ . السـعـوـدـيـةـ ١٤٢١ـهـ .
- ٣٢- مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة . كاترين فوك و بيـارـ ليـ قـوـفيـكـ . تـرـجـمـةـ الـدـكـتـورـ منـصـفـ عـاـشـورـ دـيـوانـ . المطبوعات الجامعية الجزائر ١٩٨٤ .
- ٣٣- محاضرات في الألسنية العامة . فردینان ده سوسر . ترجمة یوسف غازـيـ ومـجـیدـ النـصـرـ . دـارـ نـعـمـانـ للـقاـفةـ ١٩٨٤ـ .
- ٣٤- محاضرات في علم اللسان العام . فـردـینـانـ دـیـ سـوـسـرـ . تـرـجـمـةـ عـبدـ القـادـرـ قـبـينـيـ . أـفـرـيـقـيـاـ الشـرـقـ المـغـربـ ٢٠٠٨ـ .
- ٣٥- محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة . شـفـيقـةـ العـلـويـ . أـبـحـاثـ لـلـتـرـجـمـةـ وـالـنـشـرـ . بـيـروـتـ . لـبـانـ الطـبـعـةـ الأولىـ ٢٠٠٤ـ .
- ٣٦- مدخل إلى علم الدلالة الألسني . موريـسـ أبوـ نـاضـرـ . مجلـةـ الـفـكـرـ الـعـرـبـيـ الـمـعـاصـرـ . مـرـكـزـ الإنـماءـ الـقـومـيـ . بـيـروـتـ لـبـانـ العـدـدـ ١٩٨٢ـ سـنـةـ ١٩١٨ـ .
- ٣٧- المدخل إلى علم اللغة . کارـلـ دـیـترـ بـونـتـجـ . تـرـجـمـةـ سـعـیدـ حـسـنـ بـحـیرـیـ . مؤـسـسـةـ المـخـتـارـ لـلـنـشـرـ وـالـتـوزـيعـ . الـقـاهـرـةـ . الطـبـعـةـ الثـانـيـةـ ٢٠١٠ـ .
- ٣٨- مدخل إلى علم اللغة . محمد حسن عبد العزيز . دار النـمـرـ للـطـبـاعـةـ الـقـاهـرـةـ ١٩٩١ـ .
- ٣٩- مدخل للسانيات سوسر . حـنـونـ مـبـارـكـ . دـارـ تـوـبـقـالـ لـلـنـشـرـ . الدـارـ الـبـيـضـاءـ . الطـبـعـةـ الأولىـ ١٩٨٧ـ .
- ٤٠- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو . مهـدىـ المـخـزـومـيـ . دـارـ الرـائـدـ الـعـرـبـيـ . بـيـروـتـ لـبـانـ الطـبـعـةـ الثالثـةـ ١٩٦ـ .
- ٤١- المضمـرـ . كـاتـرـينـ كـيـرـبرـاتـ . أـورـيـکـيـونـيـ . تـرـجـمـةـ رـيـتاـ خـاطـرـ . المنـظـمةـ الـعـرـبـيـةـ لـلـتـرـجـمـةـ . بـيـروـتـ . الطـبـعـةـ الأولىـ ٢٠٠٨ـ .
- ٤٢- مـعـجمـ أـعـالـمـ الـأـلـسـنـيـ (ـفـيـ الـغـرـبـ)ـ . هـيـامـ كـريـديـةـ . بـيـروـتـ . لـبـانـ الطـبـعـةـ الأولىـ ٢٠١١ـ .
- ٤٣- مـعـجمـ عـلـمـ الـلـغـةـ النـظـريـ . مـحمدـ عـلـىـ الـخـوليـ . مـكـتبـةـ لـبـانـ نـاـشـرـونـ . بـيـروـتـ . لـبـانـ ٢٠٠٩ـ .
- ٤٤- مـعـجمـ مـصـطـلـحـاتـ عـلـمـ الـلـغـةـ الـحـدـيثـ . مـحمدـ حـسـنـ باـكـلاـ . وـآخـرـونـ . مـكـتبـةـ لـبـانـ بـيـروـتـ . الطـبـعـةـ الأولىـ ١٩٨٣ـ .
- ٤٥- مـناـهـجـ الـبـحـثـ فـيـ الـلـغـةـ . تـامـ حـسـانـ . دـارـ الـقـافـةـ الدـارـ الـبـيـضـاءـ . الطـبـعـةـ الثـانـيـةـ ١٩٧٤ـ .
- ٤٦- مـناـهـجـ الـدـرـسـ النـحـوـيـ فـيـ الـعـالـمـ الـعـرـبـيـ . عـطاـ مـحـمـدـ مـوـسـيـ . دـارـ الإـسـرـاءـ الـأـرـدنـ . الطـبـعـةـ الأولىـ ٢٠٠٢ـ .
- ٤٧- الـمـنـوـالـ النـحـوـيـ الـعـرـبـيـ . قـراءـةـ لـسـانـيـةـ جـديـدةـ . عـزـ الـدـيـنـ مـجـدـوبـ . دـارـ مـحـمـدـ عـلـىـ الـحـامـيـ . تـونـسـ . الطـبـعـةـ الأولىـ ١٩٩٨ـ .
- ٤٨- المورد الحديث . منـيرـ الـبـلـبـكـيـ . رـمـيـ منـيرـ الـبـلـبـكـيـ . دـارـ الـعـلـمـ لـلـمـلـاـيـنـ . بـيـروـتـ لـبـانـ . الطـبـعـةـ الأولىـ ٢٠٠٨ـ .
- ٤٩- النـظـريـاتـ الـلـسانـيـةـ الـكـبـرـىـ مـنـ النـحـوـ الـمـقـارـنـ إـلـىـ الـذـرـائـعـ . مـارـيـ آـنـ بـافـوـ . جـورـجـ إـلـيـاسـرـفـانـيـ . تـرـجـمـةـ مـحـمـدـ الـراـضـيـ . الـمـنـظـمةـ الـعـرـبـيـةـ لـلـتـرـجـمـةـ . بـيـروـتـ . الطـبـعـةـ الأولىـ ٢٠١٢ـ .
- ٥٠- النـظـريـةـ الـأـلـسـنـيـةـ عـنـ روـمـانـ جـاكـوبـسـنـ . فـاطـمـةـ الـطـبـالـ بـرـكـةـ . الـمـؤـسـسـةـ الـجـامـعـيـةـ لـلـنـشـرـ . بـيـروـتـ . الطـبـعـةـ الأولىـ ١٩٩٣ـ .